

PROVISIONAL

A/43/PV.37
10 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد صلاح (نائب الرئيس) (غامبيا)

- منجزات السنة الدولية للسلم [٢١]
(٢) تقرير الأمين العام
(ب) مشروعاً قرارين

- عملية شريان الحياة للسودان : مشروع قرار [١٥٤]
(٢) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٢١ من جدول الاعمال

منجزات السنة الدولية للسلم

(أ) تقرير الامين العام (A/44/615)

(ب) مشروعا قرارين (A/44/L.15 و A/44/L.16)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن أسترعي انتباه

الاعضاء الى أن نص الإعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية

القابلة للاستمرار وارد في ملحق الوثيقة A/44/626 .

أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا لعرض مشروع القرارين .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

في هذا الوقت ، حين تحتفل الأمم المتحدة بعيدها الرابع والأربعين ، فإن مما يبعث

على ارتياح وفدي وارتياحي شخصيا أن نبدأ النظر في البند ٢١ من جدول الاعمال ،

المعنون "منجزات السنة الدولية للسلم" . وهذا هو أيضا التاريخ الذي صدر فيه الإعلان

الرسمي عن السنة ، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، أثناء الاحتفال بمرور أربعين

عاما على إنشاء الأمم المتحدة . فعند ذلك أعلنت سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم في قرار

الجمعية العامة ١٣/٤٠ ، ومن ثم فإننا نحتفل اليوم بالذكرى الرابعة لذلك الإعلان .

وقد أضفى ذلك الحدث الهام أهمية على احتفال الأمم المتحدة بعيدها الأربعين

وأتاح فرمة فريدة لإعادة تأكيد دعمنا لمبادئ الميثاق ومقاصده وتغانينا في

تنفيذها . وكان حدثا هاما في جهود المجتمع الدولي لتحقيق واحد من الاهداف الاساسية

للأمم المتحدة . إن صيانة السلم والأمن الدوليين هدف عالمي ، وقد أتاحت السنة

للحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وللأفراد والمجموعات ، فرصة

للاعتراف عن هذا الطموح المشترك للإنسانية ، وهو سبب وجود المنظمة ذاته .

ويكشف التقرير الذي قدمه الامين العام عملا بالقرار ١٣/٤٢ المؤرخ في

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، عن الحماس ويلقي الاضواء على كثير من الانشطة التي

تمت بمناسبة السنة الدولية للسلم والتي قامت بها الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لعبت أيضا دورا حاسما وقيما في هذه الجهود . ولكن المنظمات الوطنية ، الرسمية منها والخاصة ، وكذلك المجموعات والمؤسسات العلمية والمنشآت التعليمية على جميع الاصعدة قد ابلغت أيضا عن مشاركتها ، وكان من بين أنشطتها مناسبات علمية وثقافية وفنية ورياضية أشارت خيال الطوائف المحلية ومشاركة كل قطاعات السكان ، من المهنيين الى تلاميذ المدارس الابتدائية .

وأود أن أشير الى مشاركة كوستاريكا في الاقتراح الذي قدم في الدورة الثالثة والاربعين الخاص بإعلان الاسبوع الدولي للعلم والسلم ، الذي سيحتفل به في كل سنة اثناء الاسبوع الذي يحل فيه يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد فعلت كوستاريكا ذلك بناء على طلب رابطة العلماء من أجل السلم ، التي بدأت منذ إعلان السنة الدولية في ١٩٨٦ الاحتفال بهذا الاسبوع في ذلك الوقت من كل سنة . واذا كانت رابطة العلماء قد رأت أن مبادرتها بحاجة الى قرار من الامم المتحدة حتى تكتسب الشرعية العالمية ، فذلك يلقي الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المنظمة بوصفها الهيئة الدولية لصنع السلم وصيانته ، في تعزيز العلوم واسهامها في تحقيق السلم . ويعتبر النظر في العلاقة بين العلوم والسلم نتيجة منطقية لإعلان السنة الدولية للسلم .

وقد بينت السنة أن هناك وعيا بضرورة الإسهام ، بتصميم وابداع ، في تحقيق السلم - ذلك السلم الذي لا يعني فحسب غياب الحرب ، كما قيل دائما ، ولكن السلم الذي يقوم على فكرة التعايش الدائم التي هي بحاجة الى أن تتربى في الفرد حتى تكون لها آثار مضاعفة في جميع طبقات المجتمع ، حتى تصل في نهاية المطاف الى الحكومات ، التي يتعين على قادتها تعزيزها مع نظرائهم في الدول المجاورة وخارج منطقتهم .

ويبين إعلان السنة أن الشعوب يجب أن تعيش سويا في سلم ، وأن تمارس التسامح ، وأن هناك قناعة بأن التعليم والاعلام والعلوم والثقافة يمكنها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف . وفي هذا المقام ، أود أن أذكر بأن كوستاريكا كان لها شرف تقديم الاقتراح الى الجمعية العامة في ١٩٧٩ ، بناء على طلب من الرابطة الدولية

لرؤساء الجامعات ، التي تضم أكثر من ٦٠٠ عضو ، الذين التقوا في جامعة السلم ، ومقرها في بلدي ، لعقد واحد من مؤتمراتهم التي تعقد كل ثلاث سنوات . وقد طلبت تلك الرابطة من حكومتي أن تقدم الاقتراح باعلان يوم دولي للسلم وسنة دولية للسلم . وقد رحبت حكومتي بهذه الفكرة وتصرفت بناء على طلب تلك الرابطة .

وباسم كومتاريكا ، أود أن أعبر عن الامتنان للعديد من الوفود من جميع المناطق على ما أبدته من ترحيب بهذه الفكرة وعلى ما قدمته من تأييد ومعاونة جملا من الممكن أن تترجم الى حقيقة واقعة ، بالرغم من بعض الصعوبات ، فلم يكن من السهل اقناع من اعتبروا أن المسألة غير ضرورية وطوباوية . ونرى الآن أنه يجدر في بعض الأحيان تأييد الافكار الطوباوية لأنها يمكن أن تصبح مصدرا حقيقيا للأمل وغاية يمكن للبشرية أن تعمل على تحقيقها ، سالكة طريق التعاون والحوار بغية تحقيق السلم المستقر والدائم . واذا أريد للسلم أن يكون حقيقيا ومزدهرا ، فإن هناك عوامل لا غنى عنها لتحقيق هذه الغاية وهي الحرية ، والعدالة ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ونزع السلاح ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والتحضير للحياة في كنف السلم ، والتوازن البيئي ، وحماية البيئة ، وتحسين نوعية المعيشة .

ويسعدنا أن نلاحظ كيف أن التعليم بدءا من المراحل الابتدائية وحتى أعلى المراحل الجامعية قد لعب دورا بارزا في تطوير الأنشطة المتوخاة لبرنامج السنة الدولية للسلم والسنوات التالية . وكانت تلك الأنشطة هي التي حفزت وفد بلادي في عام ١٩٨٧ ، مع مجموعة كبيرة من الوفود الأخرى ، على اقتراح أن يطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا بشأن المنجزات التي تحققت في تلك السنة . وأمامنا جميعا هذا التقرير ، ويمكن أن نقدر محتوياته التي تؤكد اقتناعنا بأن السنة الدولية للسلم لم تكن مجرد احتفال بل هي فرصة للتفكير والعمل على نحو مبدع ومنتظم لتعزيز الأمم المتحدة تحقيقا لغاياتها .

وأود الآن أن أشير الى انجاز آخر من منجزات هذه السنة . فكما يلاحظ الممثلون ، قام وفد بلادي بتوزيع ورقة معلومات للتعريف بأن كومتاريكا كانت مقمر المؤتمر الذي نظمته جامعة السلم بالتعاون مع حكومتنا ، كواحد من الأنشطة المستلهمة من هذه السنة . وقد اعتمد هذا المؤتمر ، مؤتمر البحث عن المعنى الحقيقي للسلم ، الاعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار .

وكما جاء في الجزء التوضيحي من الورقة التي قدمها وفدي ووزعت بمفتها مرفقا للوثيقة A/44/626 المؤرخة في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، فقد قرر عدد من الأشخاص

من مختلف المعتقدات والاتجاهات السياسية والاعمال المهنية أن يقوموا بعمل يكون له أثر تراكمي . وعلى ذلك أعدوا الاتفاق المعنون "الإعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار" ، الذي أعده المشاركون في المؤتمر بحماسة . وقد قبل رئيس كوستاريكا ما طلبه المؤتمر من عرض ذلك الإعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء دورتها الرابعة والأربعين . وقد استجاب لهذا الطلب ، وفعل ذلك تحت البند ٢١ ، "منجزات السنة الدولية للسلم" .

ويود وفدي أن يؤكد أن الإعلان يتضمن مبادئ وبيانات كانت قد أدرجت من قبل في العديد من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دوراتها السابقة . وقد أثير الى تلك القرارات في الحواشي حيثما وردت .

ونود أن نؤكد على أن المبدأ الذي استلهم منه الاعلان يقوم على نهج أخلاقي ينطبق على كل الفلسفات والأديان والمعتقدات والأيديولوجيات . وهو يسלט الضوء على حقيقة عظيمة واحدة ، ألا وهي مسؤولية الفرد عن الحياة وعن المجتمع ، في إطار مجتمعه ثم في مجال المجتمع العالمي . إنه مبدأ التكافل الفردي فيما بين بنسب البشر ، والتكافل الدولي فيما بين الدول .

ويود وفدي أن يفتتم هذه الفرمة ليعرض مشاريع القرارات الخاصة بهذا البند .

وأبدأ بمشروع القرار المعنون "منجزات السنة الدولية للسلم" (A/44/L.15) .

في الجزء الخاص بالديباجة تذكر الجمعية العامة بالقرارات التي اعتمدها والتي أعلنت فيها رسميا سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . ووافقت على برنامج احتفالها بهذه السنة وطلبت فيها التقرير المعروف علينا الآن . وتعترف الجمعية العامة بأن الجهود التي قامت بها الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية قد حفزت على اجراء حوار فيما بين الامم والشعوب والافراد ، وبصفة خاصة تعزيز دور الامم المتحدة بصفتها أداة للسلم . وترحب الجمعية العامة بالتغيير الايجابي في المناخ السياسي الدولي ، الذي ابتعد عن المواجهة الى التعاون والتفاهم بين الدول والسعي الى الحوار ، والتسوية السلمية للمنازعات والصراعات القائمة منذ أمد طويل أو الحديثة العهد على حد سواء .

وفي الفقرة ١ من المنطوق ، تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن منجزات السنة الدولية للسلم المقدم عملا بالقرار ١٣/٤٢ ، وتعرب في الفقرة ٢ من المنطوق عن ارتياحها للأنشطة المضطلع بها أثناء الفترة المنقضية منذ إعلان السنة الدولية للسلم حتى تاريخه . وفي الفقرة ٣ من المنطوق تعترف الجمعية العامة بأهمية ما حققته السنة الدولية من مساهمة قيمة في السلم ، وتدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الاضطلاع بالأنشطة التي تهدف الى تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها أداة للسلم ، وتركيز الاهتمام على العناصر الأساسية لإحلال السلم .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق ، تشني الجمعية العامة على الأمين العام للمبادرة التي اتخذها بأن يزداد التأكيد كل عام على الاحتفال باليوم الدولي للسلم في يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول/سبتمبر ، الذي تحدد بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٣٦ ، كتذكرة بأن الجمعية العامة تجتمع سنويا في هذا الموعد للعمل من أجل السلم .

وفيما يتمل بهذه الفقرة ، أود أن أذكر بأن الاهتمام بالاحتفال باليوم الدولي للسلم قد ازداد مع مرور الوقت . فعندما احتفل بهذه المناسبة في بداية الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، بدأ الاحتفال في صباح ١٩ أيلول/سبتمبر في قاعة الجمعية العامة ببرنامج تم بثه عن طريق التوايح ، وظهرت فيه شخصيات بارزة مثل رئيس كوستاريكا السيد أوسكار ارياس ؛ ورئيس وزراء اليابان السيد توشيكي كايفو ، ورئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند ، وشارك فيه طلاب من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكوستاريكا وغيرها من البلدان . وقد بدأ رؤساء الدول أو الحكومات البرنامج ببيانات تتعلق بهذا اليوم ، وأعرب الطلاب عن اهتمامهم بالمبادرات الخاصة بتعزيز السلم وحماية البيئة والعلوم البيئية . وقد تراوحت أعمار هؤلاء الطلاب ما بين ٨ أعوام و ١٩ عاما . كما أنهم أظهروا مواهبهم الفنية بالرقص والغناء الشجي . وهناك أغنية بالذات تجدر بالذكر وهي تقول "فليكن هناك سلام على الأرض وليبدأ السلام بي" . كما أشيد بالعديد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها في اضطلاعها بالأنشطة المقرر عقدها بمناسبة السنة .

وفي الفقرة ٥ من المنطوق ، تؤكد الجمعية العامة على أهمية التعليم من أجل

السلم ، ولا سيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي ، وتعرب عن ارتياحها لإدخال التعليم من أجل السلم في كثير من البرامج التعليمية وبرامج إعداد المعلمين التي بدأ تطبيقها وتلقى تقييما ايجابيا . وفي الفقرة ٦ من المنطوق تحث الجمعية العامة جميع المهتمين بالترويج للسنة الدولية للسلم وبلوغ أهدافها أن يدعموا برامج وحدة درامات السلم ، وذلك بتقديم التبرعات - وأؤكد على عبارة التبرعات - الى الصندوق الامتثالي لتعزيز السلم . ومن الواضح أن هذا لا يترتب عليه آثار مالية في الميزانية العادية للمنظمة .

وفي الفقرة ٧ من المنطوق ، تحث الجمعية الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي على مواصلة هذه الجهود ، واتخاذ مبادرات بصدد تنفيذ أهداف هذه السنة .

وأخيرا ، في الفقرة ٨ ، تطلب الجمعية العامة الى الامين العام أن يدعو الدول الاعضاء والمنظمات المهمة بالموضوع الى ابلاغ الامانة العامة بالانشطة والمبادرات التي اتخذت لبلوغ هذه الاهداف ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن وضع برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم ، وذلك في اطار بند معنون "البرامج والأنشطة الرامية الى تعزيز السلم في العالم" .

وسبب عدم استخدامنا العنوان نفسه لمشروع القرار الذي نعرضه الآن هو أن السنة الدولية للسلم استوفت غرضها والادلة وفيرة على منجزاتها ؛ فقد تمخضت عن أنشطة وبرامج لا يمكن تجاهلها ، والآن ، وقد أصبح لدينا برامج ومبادرات وأنشطة لتعزيز السلم في العالم بأسره ، فإننا مقتنعون بأن هذا الموضوع سيوفر المرشد والمغزى لما ستقوم به الأمم المتحدة - لدى اضطلاعها بدورها كنقطة مركزية - بالتعاون مع الدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي . لهذا السبب فإن وفد بلادي والوفود التي شرفتنا بالمشاركة في تقديم هذا الجهد ، ستكون ممتنة امتناننا كبيرا أن تقرر الجمعية العامة بحكمتها اعتماد مشروع القرار دون تصويت .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون "الاعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار" ، الوارد في الوثيقة A/44/L.16 ، والذي يتولى وفدي عرضه على الجمعية العامة للنظر فيه ، فإننا نأمل أيضا أن يلقي قبولا حسنا لدى الوفود . يتألف المشروع من فقرتي ديباجة : في الفقرة الأولى تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام ، وتسلم في الثانية بأن أحد منجزات السنة الدولية للسلم كان القيام بأنشطة مختلفة في المؤسسات العلمية ومراكز التعليم من أجل تعزيز السلم . وتتبادر الى اذهاننا هنا جامعة السلام التي أنشئت بموجب القرار 30/00 المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي قرر أن يكون مقرها كوستاريكا . وفي الفقرة ١ من المنطوق تعرب الجمعية العامة عن ارتياحها لعقد مؤتمر البحث عن المعنى الحقيقي للسلم ، وفي الفقرة ٢ تحيط علما مع الارتياح "بالاعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار" ، مشيرة الى أنه وارد في مرفق لمشروع القرار .

ويثق وفد بلادي بأن مشروع القرار هذا سيحظى أيضا بتأييد الجمعية العامة ، وسيعتمد دون تصويت .

إلا أنه قد طلب منا أرجاء التصويت على مشروع القرار A/44/L.16 لكي تتاح للوفود التي لم تطلع بعد على الوثيقة (A/44/626) التي عممها وفدي بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، والتي تتضمن خلفية الموضوع ، الفرصة لدراستها .

انتقل الآن الى مشروع القرار A/44/L.15 "منجزات السنة الدولية للسلم" .
وبغية الوفاء بالمتطلبات التي يقتضيها تقديم مشاريع القرارات ، أودع وفدي نص ذلك
المشروع لدى الامانة العامة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر الساعة ١٨/٠٠ ، وكان مؤرخا في
١٦ تشرين الاول/اكتوبر ، وحمل أسماء البلدان الـ ٢٨ المشاركة في تقديمه وهي :
اكوادور ، انتيغوا وبربودا ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
باكستان ، بربادوس ، بنغلاديش ، بيرو ، تايلند ، توغو ، جزر البهاما ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، ساموا ، سانت
لوسيا ، سري لانكا ، السلفادور ، منغافورة ، ميراليون ، شيلي ، غرينادا ،
غواتيمالا ، الغلبين ، فيجي ، قبرص ، الكامبيرون ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ،
كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، موريشيوس ، نيبال ، نيكاراغوا ، هندوراس ،
يوغوسلافيا . ويسرني أن أعلن أن بولندا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ومورينام
وغيانا انضمت أيضا الى المشاركين في تقديم المشروع . وقد تم تعميم النص على نطاق
واسع قبل ايداعه لدى الامانة العامة ، وأتيحت للوفود الفرصة لإحالة الاقتراحات أو
التعليقات .

ثم اقترحت مجموعة من الوفود ، ولم يحدث ذلك إلا الساعة ٤/٣٠ عصر يوم
الجمعة ، ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، ادخال تعديل على الفقرة ٨ من المنطوق التي تطلب
الى الامين العام :

"أن يقدم ... تقريرا عن وضع برامج وأنشطة لتعزيز السلم في
العالم ، وذلك في اطار بند معنون "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم"
.(A/44/L.15)

واقترحت أن يحل ذلك العنوان محل عنوان "منجزات السنة الدولية للسلم" . ونحن
بالطبع لا نعترض على ذلك .

لكل الاسباب التي أوردتها في تقديم مشروع القرار هذا ، وبغض النظر عن
العنوان الذي سيتقرر ، سواء كان ذلك الوارد في البند أو الصيغة التي اقترحها الآن
والتي أرى أنها أكثر ملاءمة - فواجبنا هو أن نبين الزخم والأنشطة الجديدة والبرامج

التي تولدت عن السنة الدولية للسلم . فمن غير المنطقي ألا نعزز أنشطة المجتمع الدولي سواء من خلال الأمم المتحدة ذاتها أو من خلال وحدة الدراسات الخاصة بالسلم أو من خلال ٤٠٠ منظمة حكومية ومؤسسة أكاديمية من كل مكان في العالم . إن الأمين العام في الفقرات ٣ الى ٧ من تقريره (A/44/615) يقدم صورة كاملة للأنشطة والاحتفالات التي أجريت منذ عام ١٩٨٦ ، وتلك المقرر إجراؤها مستقبلا .

وقد استجاب المجتمع الدولي بكل حماس للسنة الدولية للسلم وعزز أهدافها . فكيف يمكننا الآن أن نخمد الحماس الدولي لتلك السنة وأن نقول "كفى ما كان ، لقد انقضت السنة ولم يعد هناك ما يقال" ؟

وبعد التشاور مع كل المشاركين في تقديم مشروع القرار الذين تمكننا من الاتصال بهم بالأمم - اذ لم يكن أمامنا فرصة أخرى للقيام بذلك لضيق الوقت المتاح لنا - خلص وفدي الى أن ذلك الموقف لا يتماشى مع مقاصد الأمم المتحدة ، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز السلم وصيانتها .

وبالتالي فإنني أحث مخلصا كل الوفود التي طلبت منا أن يكون العنوان الوارد في الفقرة ٨ "منجزات السنة الدولية للسلم" - ونحن نعتبر ذلك تراجعا - بدلا من "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" الذي نراه مرادفا للتقدم وحشد جهود الدول والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والافراد - الى اتخاذ نهج توفيقى بناء باعتماد مشروع القرار A/44/L.15 دون تعديل ودون تصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء أنه بناء على ما اقترحه ممثل كوستاريكا على ضوء طلب بعض الوفود ، سيُبت في مشروع القرار A/44/L.16 في وقت لاحق سيعلن عنه في حينه .

السيد أدجوي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : عندما قرر وفد بلادي أن يتكلم بشأن البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "منجزات السنة الدولية للسلم" كانت تحدوه رغبة في الاعراب مرة أخرى عن مدى تمسك والتزام توغو بالسلم الذي يعد سعيها الدائم اليه أشبه بخيط "أريادني" للسياسة الداخلية والخارجية لحكومتها .

وفخامة الجنرال غناسينغي إيادوما الرئيس المؤسس لمسيرة شعب توغو ، ورئيس الجمهورية ، الذي يسميه الجميع رسول السلام ، يبذل منذ توليه السلطة كل جهد ممكن لجعل توغو مرفأ للسلام ، ايماناً منه بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست ممكنة إلا إذا تحقق السلم في الداخل والخارج . وتطبيق الرئيس لمبادئ حسن الجوار والحوار وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية يبين بوضوح ادراكه الدقيق لاستقلال الدول ، والمصير المشترك للبشرية كلها ، وحاجة جميع الشعوب الى العيش في سلام . كما أن أنشطة رئيس دولتنا في مجالات الوساطة والتصالح لتسوية النزاعات في منطقتنا وفي أماكن أخرى من العالم ، ومحاولات توغو لتعزيز التعاون دون الاقليمي والاقليمي والدولي ، تشهد أيضا على ايمان بلدي بالسلام .

ومما له أهمية أيضا الحلقات الدراسية والاجتماعات والمؤتمرات العديدة بشأن السلام ونزع السلاح والتنمية التي تعقد في لومي ، التي كان لها شرف استضافة مركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح في افريقيا . ومنذ عامين منحت جائزة رسول السلام لعاصمة توغو . وهذا دليل واضح على اعتراف الأمم المتحدة بالدور الذي تظلمع به توغو في تعزيز السلم . وسيشجع منح الجائزة للومي على بذل جهود أكبر لتحقيق السلم في العالم .

إن الجمعية العامة ، بإعلانها عام ١٩٨٦ السنة الدولية للسلام ، أرادت أن تشجع الشعوب والدول على بناء مجتمع سلام وحرية وعدل . وقد كان الإعلان أيضا حافزا على القيام بعمل أكبر تأييدا للسلام والامن والتعاون الدولي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتعزيز دور المنظمة كأداة لتحقيق السلام .

عندما يسمع المرء كلمة السلام تذكر في بلد أو منطقة ، فإنه عادة ما يستنتج أنه لا يوجد نزاع أو حرب في تلك المنطقة . لكن السلام ليس ببساطة عدم وجود الحرب . وهل يمكن للمرء أن يتكلم فعلا عن السلام عندما يكون سيف ديموقليس المتمثل في القنبلة النووية مسلطا فوق رؤوسنا ؟ هل يمكن لاحد أن يتكلم فعلا عن السلام في بلد أو منطقة لا يحمل فيها الرجال والنساء والاطفال على ما يكفيهم من الطعام وعلى ما يكسيهم من ملابس أو عندما لا يجدون الملجأ ؟ هل يمكن لاحد أن يتكلم فعلا عن السلام

عندما لا يكون هناك احترام لحقوق الإنسان ؟ إن السلم يعني عالما دون أسلحة نووية ، عالما دون سيطرة ، عالما دون تمييز ، عالما دون ظلم ، عالما دون مشاكل اقتصادية واجتماعية ساحقة ، عالما ذا بيئة صحيحة .

إن إعلان ياموسوكرو ، الذي صدر في كوت ديفوار عن المؤتمر الدولي بشأن السلم في عقول البشر ، الذي عقد بمبادرة من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ يذكر ما يلي :

"إن السلم أساسا هو احترام الحياة . السلم هو آقِيم رأس مال تملكه البشرية . السلم أكثر من إنهاء النزاعات المسلحة . السلم طريقة للسلوك . السلم إيمان الإنسان العميق بمبادئ الحرية والعدل والمساواة والتضامن بين البشر جميعا . السلم أيضا انسجام البشر مع البيئة" .

ويتضمن إعلان ياموسوكرو أيضا برنامجا من أجل السلم ، وبغية تنفيذ هذا البرنامج ، دعا المؤتمر جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والجمعيات العلمية والتعليمية والثقافية في جميع أنحاء العالم وكذلك الافراد للمساعدة في تكوين رؤية جديدة للسلام ، بوضع ثقافة سلم قائمة على القيم العالمية واحترام الحياة والحرية والعدل والتضامن والتسامح وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وزيادة الادراك بالثقافة المشتركة للبشرية لتشجيع السياسات المشتركة التي متكفل العدالة في العلاقات بين البشر ، والانسجام بين البشرية والطبيعة .

لقد كان اجتماع ياموسوكرو واحدا من أكثر الانجازات تأثيرا في السنة الدولية للسلم ، وكانت هناك أنشطة ومؤتمرات أخرى عديدة نظمتها حكومات ومنظمات دولية وحكومية وغير حكومية وجمعيات خاصة واتحادات عمالية وأفراد ، تمت في كثير من الاحيان تحت رعاية الامم المتحدة ، للتأمل في السلام وزيادة الوعي بأهميته الحقيقية ودعم العمل من أجل حلول السلام على الأرض فورا . ويثني وفد توغو على الذين نظموا هذه الاجتماعات ، ونرحب بسعيهم لمواصلة أعمالهم .

وأود أن أنوه أيضا بمؤتمر البحث عن المعنى الحقيقي للسلام ، الذي عقد في

سان خوسيه ، بكوستاريكا ، في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

وقد اعتمد المؤتمر إعلاننا هاما جدا يتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار . وتستحق ديباجة الإعلان ، والفصل الأول الخاص بوحدة العالم ، والفصل الثاني الخاص بوحدة الأسرة البشرية ، والفصل الثالث الخاص بالبدائل التي أمام الإنسانية والمسؤولية العالمية ، والفصل الرابع الخاص بإعادة التوجيه نحو تحقيق السلم والتنمية القابلة للاستمرار ، النظر فيه والعمل به من جانب جميع الذين يطمحون حقا إلى السلم .

أود أن أشارك الوفود مشاعري بشأن المادة ٧ من الإعلان ونصها كما يلي :

"للغرد البشري ، من بين جميع الكائنات الحية ، القدرة الفريدة على

أن يقرر ، بوعي ، إذا ما كان يحمي أو يلحق الضرر بنوعية وظروف الحياة على

الأرض . ويمكن للناس ، لدى التفكير في انتمائهم إلى العالم الطبيعي وإلى

مركزهم الخاص بوصفهم مشاركين في تطوير العمليات الطبيعية ، استحداث نوع من

المسؤولية العالمية إزاء العالم ككل متكامل ، مستندين في ذلك على الفيررية

والرفق والحب ، وإزاء حماية الطبيعة وتعزيز إمكانية التغيير بأعلى

درجاتها ، بغية خلق الظروف التي تتيح بلوغ أرفع مرتبة من مراتب الرفساة

الروحي والمادي . " (A/44/626 ، ص ٨)

وسواء أكننا كبارا أم صغارا ، بيضا أم سودا ، أغنياء ، أم فقراء ، فإذا

ما فكرنا مليا في المادة ٧ وأصبحنا أكثر إدراكا بحقيقة أن العالم كل لا يتجزأ

ويقوم أساسا على المحبة ، لا يمكن للبشرية أن تخطو خطوات هائلة صوب السلم .

فالمؤمنون وأصحاب الديانات يعرفون مناقب المحبة . وإذا عزفت قلوب البشر جميعا لحن

المحبة لا يمكن للعالم أن يتخلص من الشرور التي تمنعنا من العيش في سلام .

وإذا ما فهمنا سبب وجودنا على الأرض ، وفكرنا على نحو كافٍ في معنى الفيررية

والرفق والحب ، وبعبارة أخرى إذا ما قررنا أن نخلص أنفسنا من الانانية واتبعنا

سبيل التسامح ، ستتوفر جميع الظروف اللازمة لتحقيق عالم يسوده السلم يضمن كل فرد

فيه رفاهه الروحي والمادي .

كان الحدث الآخر الهام الذي وقع في السنة الدولية للسلم هو الاجتماع الذي عقد على قمة جبل "ابو" في المقر الدولي لـ "البراهما - كومارس" في راجستان بالهند في الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وفي ذلك الاجتماع اعتمد إعلان وبرنامج للعمل . ولسوء الحظ فإن تلك الوثيقة ، التي يرى وفدي أنها وثيقة بناءة ، غير متاحة باللغة الفرنسية ، وقد تكون فكرة طيبة أن توزع الامانة العامة للأمم المتحدة نص الإعلان باللغة الفرنسية وبجميع اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة .

ولا يمكننا أن نشرح جميع الأحداث التي جرت في السنة الدولية للسلم . فلقد كانت هذه الأحداث كثيرة ومتنوعة ، كما حدثت في كل القارات . وهذا يعني أن المجتمع الدولي يتفهم الآن ، على نحو أكثر وضوحاً ضرورة العيش في عالم يسوده السلم .

إن الانفراج الذي يسود حالياً في مجال العلاقات السياسية الدولية يؤكد عزيمة كل شخص على التغلب على العقبات التي تمنع البشرية من تحقيق السلم . ونحن نشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي يهدف أساساً إلى صيانة السلم والامن الدوليين .

أود بالنيابة عن حكومة توغو أن أؤكد من جديد أننا نؤيد الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ونشجعه في جهوده التي لا تكل سواء في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا للتوصل إلى تسوية المشكلات التي تعرقل ، أو يمكن أن تعرقل ، تحقيق السلم في تلك المناطق .

هل يمكن لإنجازات السنة الدولية للسلم أن تدفعنا إلى الاستنتاج أن العالم أصبح على عتبة السلم ؟ ربما ليس الحال كذلك بعد ، لأنه حتى إذا كانت هناك دوافع للأمل ، فلا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي عمله . يجب أن نواصل الكفاح من أجل إيجاد جميع الظروف اللازمة لإحلال السلم في جميع أنحاء العالم . وبهذه الروح تشارك توغو في تقديم مشروع القرار الذي تولى عرضه ممثل كوستاريكا ، بشأن إنجازات السنة الدولية للسلم ، والذي يحثنا جميعاً على جملة أمور منها مواصلة عملنا داخل إطار السنة الدولية للسلم .

ولتحقيق هدفنا يجب تشجيع جميع الجهود التي تبذل ، ونأمل نتيجة لالتزامنا جميعا أن يحين الوقت ، الذي لا يتكلم فيه أحد عن الحرب والعنصرية والفقر ولكن عن السلم فقط . فلنستمر في إيماننا بأن السلم في متناول أيدينا ونحن على عتبة القرن الواحد والعشرين .

السيدة منجيريي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : كان لإعلان السنة الدولية للسلم في اليوم الذي احتفلنا فيه بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة دلالة رمزية طيبة . ويمكننا اليوم أن نقول إن حماس المجتمع الدولي وتوقعاته كان لها ما يبررها على نحو كامل . وقد بيّن إعلان السنة الدولية القلق المتزايد للمجتمع الدولي على مصير الحضارة على الأرض .

(السيدة منجيرييس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن الرغبة في إيجاد حل يكفل بقاء الجنس البشري ، وإرساء الأساس الصلد لتحقيق ذلك الهدف ، وعكس عملية الإعداد المادي للغناء النووي ، هذه كلها أمور واردة في الإعلان الخاص بالسنة الدولية للسلم . إذ أرسى هذا الإعلان الأساس لهذه السنة بوصفها برنامجا عالميا يرمي إلى ضمان تأييد بل ومشاركة كل الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والاتحادات العامة والافراد .

لقد بينت الاستجابة لبرنامج السنة الدولية للسلم بجلاء تطلع الشعوب المتنامي إلى السلم . إن تعزيز السلم ووقف سباق التسلح واتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح ، هذه كلها مهام لا يمكن إتمامها في غضون سنة واحدة . ولهذا السبب قررت الجمعية العامة أن تقوم بتعبئة قطاع عريض من المجتمع العالمي لمواصلة تأييد الأنشطة التي بدأت خلال السنة بغية تحقيق أهدافها السامية .

لقد كان من بين النقاط الرئيسية لبرنامج السنة الدولية للسلم ، الذي أصدرته الجمعية العامة في القرار ١٠/٤٠ الصادر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، المناشدة لإعمال الفكر بشأن السلم واتخاذ إجراء بشأنه . والآن وبفضل كل الشعوب التي تعمل سويا والتي تحرص على بقاء الجنس البشري وتقدمه ، وبفضل الأعمال الكبيرة والصغيرة النطاق بدأ جليد العداوة يذوب والوسائل غير العسكرية لتسوية النزاعات الدولية وتحقيق الامن الدولي تتعزز .

إننا نعتزم أن نبذل قمارى جهدنا لمؤازرة هذا الاتجاه . وقد أكد السيد ماسول رئيس مجلس وزراء جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في الخطاب الذي ألقاه على المشاركين في حلقة الامم المتحدة الدراسية المعنية بالجوانب متعددة الاطراف لتعزيز الثقة ومنع نشوب الحرب التي عقدت في كييف في الشهر الماضي :

"ان حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وشعبها يرحبان بالتغيرات الواقعة على الساحة الدولية والمفضية إلى اختفاء الخصومة والريبة وإلى القضاء على ترسانات الاسلحة الكيميائية والنووية وغيرها من الترسانات ، بل ويؤيدان هذه التغيرات" .

إن التدابير التي اتخذت خلال السنة الدولية للسلم والتي تجاوزت الحدود الزمنية لتلك السنة ساعدت على تصعيد أنشطة الدول والمنظمات الوطنية والدولية لصالح تعزيز السلم والتعاون . ونحن لهذا السبب نؤيد هذه الإجراءات . فهناك محافل جديدة للسلم والتعليم من أجل السلم ويشترك دعاة السلم في أوكرانيا بانتظام في الحلقات الدراسية الدولية والموائد المستديرة والمسيرات والألعاب الرياضية المكرسة للسلم في الداخل والخارج . وفي الآونة الأخيرة ، كانت هناك مسيرة أمريكية سوفياتية من أجل السلم . وقد تبني المشاركون فيها نداءً مشتركاً وجهوه إلى ميخائيل غورباتشوف وجورج بوش ، يطالب بنزع السلاح وبالعالم عادل خالٍ من العنف إذ قال السيارا الأمريكيون والسوفيات :

"إننا نناشدكما كبج جماح سباق التسلح النووي ، ووقف إجراء التجارب النووية وحظر الأسلحة الكيميائية . ونتمنى لكما كل نجاح في لقاءكما القادم الذي سيفتح آفاقاً من أجل عالم أكثر أمناً ، حيث يمكن للشعوب والأفراد العيش فيه في انسجام مع الطبيعة" .

إن صوت دبلوماسية الشعوب مسموع اليوم بوضوح أكبر ويرجع بعض الفضل في ذلك إلى السنة الدولية للسلم .

إن كفالة السلم والأمن على أساس شامل يتضمن كل الدول وجميع جوانب علاقاتها المترابطة سيلقى نجاحاً كبيراً للغاية إذا ما عمل المجتمع الدولي كله بيدٍ واحدة . وثمة إسهام هام يمكن أن تقدمه المحافل الدولية ، وأولها الهيئة العالمية للتعاون متعدد الأطراف أي الأمم المتحدة . لقد أظهرت منجزات السنة الدولية للسلم إمكانية هائلة لحفز أعمال الدول والحكومات والهيئات والمؤسسات الدولية وتنسيقها .

ثمة دور هام في كفالة النضال من أجل تحقيق أهداف السنة الدولية للسلم ومثلها العليا في أرجاء العالم اضطلع به أمين عام الأمم المتحدة ، الذي أسهم إسهاماً رئيسياً في برنامج هذه السنة ، بمساعدة أمانتها العامة .

لا يمكننا إلا أن نرحب بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمراكز العلمية والمنظمات غير الحكومية ، بغية بلوغ أهداف السنة الدولية للسلم .
إن الجمعية العامة ، عند تلخيص منجزات السنة الدولية للسلم في دورتها الثانية والأربعين ، أعربت عن الأمل في أن تحفز أهداف السنة ومثلها على العمل المتضافر خلال السنوات الختامية لهذا القرن وطالبت ببذل جهود مستمرة لتحقيقا لهذه الغاية . ويتشاطر وفدنا الرأي القائل بأن أهداف ومهام السنة الدولية للسلم ذات أهمية قصوى . ونحن ننادي بمواصلة الأنشطة والمشروعات التي بدأت خلال هذه السنة ، كما نطالب باتخاذ خطوات جديدة لتحقيق مثل السنة الدولية للسلم . ومن ثم ، نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن ، بل إننا - في الواقع - من بين مقدميه .

من الضروري الحفاظ على الأنشطة التي بدأت خلال السنة بل ومواصلتها ، والتركيز على الإجراءات العملية . ولا بد أن يستخدم الشعار النبيل لتلك السنة "الحفاظ على السلم ومستقبل الجنس البشري" بوصفه مبدأ توجيهيا لأنشطة الأمم المتحدة على مرّ الأعوام المقبلة . ونحن نؤمن بما قيل في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/44/L.15 ألا وهو أننا نحث :

"الدول الأعضاء ... على مواصلة هذه الجهود ، ... وعلى توحيد جهودها مع جهود الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ الهدف النبيل المتمثل في ضمان أن تصل الإنسانية إلى مشارف القرن الحادي والعشرين وهي متمتعة تماما بسلم مستقر ودائم" .

السيد باولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتوافق هذه السنة مع الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية . وكانت بولندا الضحية الأولى لتلك الحرب . وقد قال الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة إنه في الوقت الذي سببت فيه الحرب معاناة شديدة لملايين البشر :

"حفز الخراب الشديد الذي سببته كل الدول ذات السيادة وقتئذ على توحيد صفوفها لتبدأ بداية جديدة تماما في العلاقات الدولية . وعندما وضعت الحرب أوزارها أقامت هذه الدول الامم المتحدة لترسي للسلام أساسا أكثر توطدا" . (A/44/1 ، ص ٣)

لقد عُقد بوارسو في الاول والثاني من ايلول/سبتمبر من هذا العام مؤتمر الاتحاد العالمي لمدن السلم ومدن "رسل السلم" وقد كرس المشاركون في المؤتمر أنفسهم مرة أخرى لفكرة مستقبل بلا حروب ، أي مستقبل سلمي .

وأثيرت المشاعر المؤلمة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للحرب العالمية الثانية أيضا في إعلان اجتماع وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد بلاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ لمناقشة قضية "السلم وسيادة القانون في الشؤون الدولية" وقد تعهد المشاركون في الاجتماع :

"رسميا [بالاستفادة] من العقد القادم لتحقيق الامل في إيجاد عالم سلمي تتحقق فيه العدالة للجميع" . (A/44/191 ، ص ٤)

منذ سنتين عندما نوقشت السنة الدولية للسلم في الجمعية العامة أعرب وفد بلادي عن الامل في تحويل السنة الدولية للسلم إلى عصر دائم للسلم .

ويسرنا أن نلاحظ أن مناقشاتنا اليوم تجري في مناخ أكثر استرخاءً بتأثير التغييرات الإيجابية التي حدثت في العلاقات الدولية . إن الانفراج وتطور اللقاءات الدولية وتحسين العلاقات بين الدولتين العظميين ، يساعد على تنشيط مختلف القوى لصالح السلم ، بغض النظر عن عقائدها وعن نظرتها العالمية . وتقع على عاتق الأمم المتحدة مهمة أساسية في تلك الجهود . ولهذا السبب ، تعلق بولندا أهمية كبرى على تعزيز جهود الأمم المتحدة للنهوض بالسلم . وفي هذا الصدد ، نؤيد الفكرة القائلة بأن دور المنظمة ينبغي أن يتسع نطاقه ، وأن يتحول من صيانة السلم إلى صنع السلم وبناء السلم .

لقد وفرت السنة الدولية للسلم حافزا هاما للقيام بطائفة عريضة من الأنشطة لصالح السلم . وعلاوة على ذلك ، برهن الاحتفال بهذه السنة على أن الشعوب في العديد من البلدان في شتى أنحاء العالم تهتم اهتماما بالغا بالعمل سويا مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلم . ويؤكد تقرير الأمين العام (A/44/615) بشأن منجزات السنة الدولية للسلم ، أنه في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩ ، لم تستمر هذه الجهود فحسب وإنما واکبها الكثير من المبادرات وشرع في عديد من المشروعات الجديدة الموجهة نحو السلم .

وينبغي إيلاء تقدير خاص للعديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها ، التي أسهمت إسهاما عظيما في مختلف الأنشطة التي أشركت فيها الجماهير العادية ، وكان لها دورها في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة والتعاون على الصعيد الدولي .

وقد أخذ الوعي في العالم يتزايد بالحاجة إلى بذل جهود مستمرة ومنهجية من أجل بناء السلم العالمي ، وبأنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي في هذا الصدد إلا عن طريق المساعي المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجموعات والأفراد المهتمين .

وفي رأينا أن هذه التطورات الإيجابية توضح بجلاء أن تعزيز السلم يجب أن يستمر ، وأن ننظر إليه باعتباره جهدا طويلا للأجل للأمم المتحدة . إن منظماتنا العالمية توفر محفلا فريدا للمواءمة بين المصالح والتدابير المختلفة للدول الأعضاء من أجل بلوغ الهدف المشترك لكفالة السلم للجميع . ونحن بحاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والجهات غير الحكومية فيما يتعلق بالمسائل المتملة بالسلم .

إن تحقيق السلم المستقر والدائم هو الهدف الاسمي لسياسة بولندا الخارجية . وقد تجلى ذلك في العديد من المبادرات البولندية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدولي . وآخر الدلائل على هذه السياسة هو خطة ياروزيلسكي لتخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في أوروبا الوسطى .

وكما ذكر وزير خارجية بولندا ، البروفيسور كرشيشتوف سكوبيزويسكي ، في المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة :

"استبدل بولندا قصارى جهدها لصون السلم والحرية والتعاون القائم

على حسن الجوار في أوروبا" . (A/44/PV.4 ، ص ٧٨)

ويتجلى التأييد التقليدي الذي يقدمه الشعب البولندي لقضية السلم أيضا في مجموعة عريضة من الأنشطة التي تظلع بها المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما في مجال التشقيف السلمي والبحوث السلمية . وقد أنعم الأمين العام على عدة منظمات بولندية بلقب "رسل سلام" لإسهامها في تعزيز السلم . وأثناء زيارته لوارسو في نيسان/أبريل من هذا العام ، حضر الأمين العام الجلسة الختامية لحلقة دراسية دولية معنية بخفض خطر نشوب الحرب ، عقدتها إحدى تلك المنظمات ، وهي المجلس البولندي لبحوث السلم .

وهناك تغييرات هامة تحدث الآن في بولندا تمثلت أيضا في إنشاء تحالف سلم بولندي . ولهذا التحالف برنامج واسع النطاق للاتصالات والتعاون بين مختلف حركات السلام والمجموعات والكنائس والأفراد المهتمين بمسائل السلم والأمن ونزع السلاح والبيئة وحقوق الإنسان .

وبهذه الروح يسرنا أن ننضم إلى مقدمي مشروع القرار A/44/L.15 ، الذي قدمه وفد كوستاريكا .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أود أولاً أن أعرب عن مدى سروري للقرار الذي اتخذته الجمعية

العامة في هذه الدورة بمناقشة منجزات السنة الدولية للسلام ، وأن يجري ذلك في يوم

الاحتفال بيوم الأمم المتحدة . وهذا تزامن مشير ورائع له مدلوله الرمزي .

في عام ١٩٨٥ ، اعتمدت الجمعية العامة إعلان السنة الدولية للسلام ، وكان

الفرض منه إعطاء زخم جديد للفكر والقيام بأعمال في سبيل السلم . وقد برهن اعتماد

الإعلان على الاقتناع العام الذي يسود المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ خطوات عملية

متزايدة لضمان تحقيق طفرة إيجابية نحو السلم .

وإذا كنا نناقش مرة أخرى مسألة منجزات السنة الدولية للسلام ، فذلك يبيِّن

بجلاء مدى أهمية إعلان تلك السنة وتوقيتته المناسب ، كما يبين كيف أشرت على المناخ

الأخلاقي والسياسي لصالح السلم وتعزيز الثقة وإقامة تعاون شامل فيما بين الشعوب .

وقد شجعت الأنشطة التي تمت الدول والمنظمات الاجتماعية الدولية والوطنية على اتخاذ

خطوات لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتطوير التعاون ، وتسوية الصراعات بالوسائل

السياسية ، فضلاً عن تعزيز فعالية الأمم المتحدة كأداة للسلام .

ويتسم هذا بأهمية خاصة لأن العالم اليوم قد بلغ نقطة حرجة . ومهمتنا

المشتركة هي أن نحافظ على هذا المناخ الجديد الذي نستطيع فيه ، بعد سنوات عديدة

من الأوهام والمواجهة غير المجدية ، أن نرى الخطوط الواضحة لمعالم عصر جديد من

العلاقات الدولية في زمن السلم وعصر ثقة جديدة ترسخت في العلاقات بين الدول . وهناك

وعي متزايد بالأولوية التي ينبغي أن نعطيها للقيم الإنسانية المشتركة باعتبارها

عاملاً هاماً في ضمان التنمية السلمية واستشرافاً لزمن قاربت فيه عقيدة المواجهة على

الزوال .

فالامر هنا يتعلق ببناء عالم جديد خالٍ من الاسلحة ، خالٍ من العنف ، لا وجود فيه لإرث الحرب الباردة ، عالم تصبح فيه الصراحة ، وتوازن المصالح ، وحرية الاختيار - بديلا حقيقيا للريبة والخوف المتبادلين . وهناك وعي متزايد في كل أرجاء العالم بالحاجة إلى الانتقال إلى مفهوم جديد عن ضمان الامن ، يقوم على الوسائل السياسية بالدرجة الاولى . وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن موافقتنا على ما جاء في بيان السيد آرياس ، رئيس جمهورية كوستاريكا ، البلد الذي دعا إلى هذا البند ، من أن خطر الحرب يتراجع في مناطق عديدة من العالم أمام آفاق السلم .

(السيد بيلونوغوف ، اتحساد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ومن مملحة جميع الدول أن تقوم بدراسة أكمل وأشمل لامكانيات الأمم المتحدة في حفظ السلام ، ففي هذا المحفل الدولي الفريد تتلاقى جميع خيوط مسؤولية الدول عن مستقبل الجنس البشري وتتجمع في نضالنا لكفالة بقاء الحضارة . وفي اعتقادنا ان مما يساعد على تحقيق هذا الهدف هو اجراء حوار سياسي أوسع في الأمم المتحدة حول نهج شامل لضمان السلم والامن الدوليين .

وقد تناقمت مؤخرا حدة كثير من المنازعات الاقليمية عن طريق استخدام امكانيات الأمم المتحدة . فنحن الآن نرى بوضوح أكبر التحول من دبلوماسية الازمة الى الدبلوماسية الوقائية . واهتداء بالرغبة في سرعة التطبيق العملي للمهام الوقائية للأمم المتحدة ، تقدمنا باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمذكرة عن هذا البند لينظر فيها المجتمع الدولي . ونحن على استعداد لمناقشة أية مقترحات لزيادة دور الأمم المتحدة في تهدئة التحديات التي يواجهها السلم والامن والاستقرار الدولي . وقد أكد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السيد شفاردنادزي في بيان القاه في اجتماع لمجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي بالامس :

"ونحن في هذا الاقتراح بشأن منظمة للسلم في المستقبل ، نعلق أهمية كبرى على الدور الرئيسي للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية . لقد حققنا طفرة في التفكير ، وأصبحت الاولوية تعطى الآن للقيم الانسانية المشتركة ، كما تُعطى الاولوية للمؤسسات ذات الطابع العالمي" .

وقال أيضا :

"... إن القيم الانسانية المشتركة ليست أشياء مجردة ، إنها أمر

واقع ولا يمكن تفسيرها تفسيراً اعتباطياً أو بطريقة انتقائية" .

وما يجب أن نهتدي به جميعاً في هذا المجال هو الصكوك المعترف بها دولياً ، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة واعلاناتها والمعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها والقرارات التي اتخذتها . ويعتبر نشر وتوزيع هذه الوثائق من المهام الواردة في برنامج السنة الدولية للسلم .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

والاهتمام الحقيقي بمستقبل العالم هو الفكرة الأساسية في الرسالة التي وجهها المؤتمر الأول لمندوبي الشعب السوفياتي الى شعوب هذا الكوكب . وتحتوي هذه الرسالة نداء للمجتمع العالمي بأن يبذل كل ما في الوسع لتحقيق تبادل أوسع للآراء وزيادة التعارف بين الشعوب والتبادل الثقافي والقيم الروحية بالاضافة الى الاتصالات والحوار على جميع المستويات وفي جميع المناطق ، حتى نعمل معا على الوصول الى حلول توفيقية تؤدي الى صيانة السلم على الارض .

وقد قام البرلمانيون السوفيات والمنظمات الاجتماعية بمساهمة كبيرة في تحقيق مثل السنة الدولية للسلم ، وشارك فيها الشاب والنساء والمنظمات الدينية ومنظمات الفنانين . وبناء على مبادرة هذه الهيئات ، وبمشاركة أشخاص من بلدان أخرى تم القيام بعدد من الأنشطة المتعلقة بفكرة السنة الدولية للسلم في كثير من مدن الاتحاد السوفياتي .

ومن الاحداث السنوية الهامة في توعية الشباب السوفيات المناهج التي تتناول موضوع السلام والتي تدرس في المؤسسات التعليمية في الاتحاد السوفياتي على الاسس التي حددتها السنة الدولية للسلم . وفي رأينا ان مشروع القرار الذي يؤكد على مهمة إشراب الاجيال المقبلة بروح السلم له أهمية بالغة .

ونحن معنيون في الاتحاد السوفياتي بأن تكون للخبرة المكتسبة خلال السنة الدولية للسلم تأثيرها الايجابي على تعزيز السلم والتفاهم المتبادل بين الشعوب وزيادة أنشطة الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الجماهيرية الوطنية الرامية الى تعزيز الامن في جميع المجالات وزيادة التعاون .

ونعتقد أيضا أن من المفيد اقامة علاقات أوثق بين الأمم المتحدة والمراكز والمنظمات العلمية والاجتماعية الواسعة النغوذ . وفي اعتقادنا إن الاهداف والمُثل النبيلة للسنة الدولية لم تفقد أهميتها . وعلى ذلك فان الاتحاد السوفياتي يؤيد مناقشة هذا البند في الجمعية العامة بصورة منتظمة مرة كل سنتين . ونعتقد أن من أهداف النظر في هذا البند تعزيز وتقوية كل اجراء ايجابي اتخذ في السنوات السابقة وتوحيد الارادة السياسية للمشاركين في المجتمع الدولي وتقوية الجهود ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين لتنفيذ الاهداف السامية للأمم المتحدة والسنة الدولية للسلم .

السيد ريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد آيدت

استراليا حكومة وشعبا القرار بتكريس سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم بناء على اقتراح كوستاريكا .

وكان لبرنامج السنة الدولية للسلم الاهداف التالية : تنشيط الجهود الرامية الى تعزيز السلم والامن والتعاون الدولي ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وتعزيز دور الامم المتحدة بوصفها أداة للسلم ، وتركيز الاهتمام على المتطلبات الاساسية للسلم ولاسيما مشاكل التنمية ونزع السلاح وحقوق الانسان واحتياجات الانسان والإعداد للحياة في سلم .

وقد آيدت استراليا هذه الاهداف تأييدا قويا . ويتمشى هذا التأييد مع الاولوية القصوى التي أولتها حكومة استراليا - ومازالت - لقضيتي السلم ونزع السلاح . وقد اعتبرنا السنة الدولية للسلم مناسبة نؤكد فيها مجددا تأييد استراليا للأمم المتحدة وعملها من أجل السلم العالمي .

وتنفيذا لهذا الالتزام خصمت حكومة استراليا ما يزيد على ثلاثة ملايين دولار أمريكي للسنة الدولية للسلم في استراليا . وقد أنشئت أمانة للسنة الدولية للسلم في وزارة الشؤون الخارجية وعينت السيدة ستيل كورنيليوس مديرا للبرنامج وهي من الشخصيات المعروفة في المجتمع المحلي باهتمامها بقضايا السلام . وكذلك قام السيد هايدن وزير خارجية استراليا في ذلك الحين بتعيين لجنة استشارية وطنية لشؤون السلم ونزع السلاح شملت تمثيلا لمجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المحلي .

وتركز الاهتمام بالسنة الدولية للسلم في استراليا على ثلاثة محاور : حملة للترويج والاعلام وبرنامجا من المشروعات الحكومية الخاصة ، وسلسلة من المنح المرتبطة بمشروعات السنة الدولية للسلم والتي يحمل عليها أفراد المجتمع المحلي . وقد أكدت حملة الترويج والاعلام على الحاجة الى اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق نزع السلاح العام الشامل . وقامت الحملة بتوزيع ٢٠ ٠٠٠ طائرة سلام ورقية على أفراد المجتمع المحلي والمنظمات المعنية .

أما المشاريع الحكومية للسنة الدولية للسلم ، فكانت متنوعة ، إذ شملت مشروعات تتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، وتدريب سكان استراليا الأصليين المعرضين للبطالة ، وعقد حلقة عمل عن التحقق من التجارب النووية بواسطة الاهتزازات الأرضية ، وبرامج لغرس الأشجار في البلدان النامية ، واجراء البحوث عن الشتاء النووي ، واصدار عملة معدنية استرالية للسلم وانشاء جوائز للسلم .

وقد اشترك أبناء المجتمع المحلي في السنة الدولية للسلم بحماس فائق . وتلقت الجهة المنظمة للسنة ١٠٠ طلب للمنج من الافراد والمنظمات التي تقوم باعداد مشروعات تتعلق بالسنة الدولية وقامت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في استراليا بتمويل كثير من هذه المشروعات بينما تم تنفيذ مشروعات أخرى بنجاح بسدون مساعدة مالية من الحكومة .

ويدل كل ذلك على اهتمام استراليا الايجابي بتحقيق السلام ونزع السلاح سواء على الصعيد الوطني أو في الساحة الدولية .

واستمرت استراليا ، أثناء السنة الدولية للسلم وبعدها ، تعمل بحمية من أجل احراز التقدم في هذا المجال . وهي تشترك بصورة ايجابية في كثير من المحافل ، وفي كثير من المناقشات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وفي السعي لاحراز تقدم في المجالات التالية : ابرام معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملا ، وازالة الاسلحة النووية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، وازالة الاسلحة الكيميائية ، وتخفيض الاسلحة التقليدية ، ووقف التجارة في الاسلحة وانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وهي المعروفة الآن باسم معاهدة راروتونفا .

بالرغم من انقضاء ثلاث سنوات على اختتام السنة الدولية للسلم ، ويمكن للمرء أن يقول انها سنوات ثلاث رائعة ، مانزال بعيدين بقدر ما عن تحقيق الاهداف التي أشرت اليها في بداية بياني .

بيد أننا جميعا نرحب بالتطور الايجابي الذي رايناه في الفترة الفاصلة . والنتائج التي خلصت اليها ستيليا كورنليوس ، مديرة السنة الدولية لبرنامج السلام ، مع نهاية عام ١٩٨٦ لخصتها بقولها :

"إن السنة الدولية للسلم ستسجل في التاريخ على أنها اللحظة التي

أعلننا فيها نحن الشعوب بأن عملية السلام هي لنا . لقد أظهرنا أن لدينا القوة . وأظهرنا أننا نعرف طريقنا . ومما يمكننا أن نحقق ذلك" .

وإذ أنظر الآن ، بعد السنوات الثلاث الماضية ، الى مفاوضات نزع السلاح والحد من الاسلحة الجارية بشأن بعض المسائل الحيوية والى "النهضة" التي تشهدها الامم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة صنع السلام وحفظ السلام ، فلربما أمكن القول أن "قوة الشعوب" في السنة الدولية للسلم قد وصلت الاسماع بوضوح .

ولقد تكلمنا في ١٩٨٦ بشأن السنة الدولية للسلم وقلنا انها تشكل "خطوات في الاتجاه الصحيح" نحو نزع السلاح لاننا فهمنا ، كما يفهم معظمنا هنا ، صعوبة محاولة التحرك بسرعة كبيرة نحو هدفنا الاكبر . ومع ذلك ، فالذي لا نختلف عليه ، هو أن السلام هدفنا المشترك وأن جهودنا من أجل تحقيقه يجب ألا تتعثر . هناك تحرك يجري الآن في العالم ، وفي الامم المتحدة وفي الاوضاع الاقليمية وهذا كله يجب أن يلقي تأييدنا .

السيد غورينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : إن قضايا الحرب والسلم شغلت بال الناس دوما . ولقد دافعنا دائما عن السلام بين الشعوب . وكان هناك دوما قوى تجنح الى السلم والتعاون بين الافراد والشعوب . فهناك الاسرة ومجتمع القرية أو الحي ، والمنظمات الجماهيرية التي تجمع بين القطاعات التقدمية في مجتمعات بلدانها والعالم ككل . وهناك أيضا الدول والمنظمات الحكومية الدولية ، بما فيها الامم المتحدة .

إن الدولة السوفياتية أرست منذ قيامها العلاقات بين الجمهوريات السوفياتية على مُثل السلم والعدالة الاجتماعية والتعاون الدولي . وتلك السياسة مازالت قائمة . إن الاعلان الصادر عن الجمعية العامة باعتبار سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم كان معلما بارزا في جهود المجتمع العالمي لتعزيز السلام على الأرض . إن الانجازات التي تآتت عن السنة الدولية للسلم قد حددها الى حد كبير التفكير السياسي الجديد والمبادرات الفعلية التي قامت بها مجموعة من الدول . والاسهام الرئيسي تجلى في الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي بالدعوة الى اتباع نهج شامل يقوم على حكم القانون بشأن قضايا السلم والامن الدوليين في جميع المجالات المتعلقة بالعلاقات بين الدول - عسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، وأيكولوجية ، واجتماعية ، وانسانية وغيرها .

ومن الاهمية بمكان أيضا أن ترافق هذه الافكار السياسية السامية مجموعة محددة من التدابير . وفي حالات عدة تم فعلا دعم تلك التدابير باتفاقات للنهوض بانشاء عالم خال من العنف ومن الاسلحة النووية ، عالم بلا سلاح لا يعرف الحرب ، عالم من التعاون والتفاهم المتبادلين . ومن بين تلك الحالات أستطيع أن أذكر عملية ازالة القذائف متوسطة المدى والاقصر مدى والتدابير المتخذة من طرف واحد التي قام بها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية لتخفيض الاسلحة والقوات المسلحة ، واتفاقات فيينا وستكهولم كجزء من عملية تشمل عموم أوروبا ؛ والوشائق الصادرة عن بلدان عدم الانحياز ؛ والاعلان والقرارات الصادرة بتوافق الآراء عن الأمم المتحدة ؛ قيام المحادثات الثنائية والتقدم المحرز فيها ؛ والجهود المبذولة لتسوية النزاعات الاقليمية وعودة الأمم المتحدة كمركز متعدد الاطراف للتوصل الى الاتفاق على المبادئ والانشطة العملية من قِبَل الدول على الساحة الدولية .

وتعتبر جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه كان لاثقا جدا الا نرى أهداف السنة الدولية للسلم تطوى طي النسيان بمجرد انتهاء العام بل إنها بالأحرى مازالت حية تُغنيها بأنشطة جديدة للمنظمات الحكومية والشعبية . إننا سعداء لان هذا السبند تجري مناقشته في يوم الأمم المتحدة ونحن نبدأ أسبوع العمل من أجل نزع السلاح .

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن من اللائق جدا اليوم أن نظهر مرة أخرى تفانينا في خدمة مثل السلام ونزع السلاح وأن نؤكد عزمنا على تحقيق الغايات والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة ، في يوم الأمم المتحدة ، لاهنئ مؤسس الأمم المتحدة والذين أصبحوا أعضاء فيها ، أن من الأهمية القصوى بمكان اليوم تكثيف جهودنا واتخاذ اجراءات فعلية باسم السلام . إننا لا نستطيع الوقوف مكتوفي الأيدي لا نُبدي حراكا ، حتى وان بدا أن كل العملية الدولية تسير سيرا حسنا ، لاننا نعلم جميعا أن الافكار البالية لا تغادر المسرح السياسي بمحض ارادتها . إن مهمتنا المشتركة في المنظمة هي خلق الظروف التي تضمن ودون استثناء أن تكون كل الدول والمنظمات العامة معدة لانجاز الاولويات الانسانية المشتركة ، لبناء أمن متساو وشامل للجميع وذلك لنحبط مرة والى الابد أية محاولة لاقامة الامن على أساس ضيق ، وأناني ، وضار بأمن الآخرين .

لقد تقدمت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الى الأمم المتحدة بمعلومات مفصلة حول الانشطة ذات الصلة بالسنة الدولية للسلام في جمهوريتنا . وقد وصفها الامين العام في تقريره ولكننا نشعر أن هذه المعلومات ينبغي تعميمها على نطاق أوسع .

إن لجنة الدفاع عن السلم البيلوروسية ، والتي لها وحدات في كافة المناطق والمدن في بلادنا والمتواجدة في بعض المؤسسات الرئيسية تقوم بتنسيق الحركات الجماهيرية وأنشطة أنصار السلام . واللجنة تعمل بشكل وثيق مع وحدة بيلوروسيا التابعة لصندوق السلام السوفياتي ، والجمعية البيلوروسية ، للصداقة والروابط الثقافية مع البلدان الاجنبية والمنظمة الثقافية البيلوروسية ، فضلا عن نقابة العمال وبعض المنظمات الجماهيرية . إننا مانزال تطور أنشطتنا في هذا المجال داخل الجمهورية ونطور علاقاتنا مع الفرقاء الاجانب . ان رابطة الأمم المتحدة التي أنشئت في جمهوريتنا تشترك في هذه الاعمال . وإننا مدينون للأمم المتحدة لانها منحت مدينة منسك وسام رسول سلام ومنحت جائزة رسول السلام لبعض مواطنينا . ونعتقد أن من المرغوب فيه جدا لانشطة رابطة الأمم المتحدة والاتصالات بين المدن التوأم والروابط الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية والرياضية بين الدول أن توجه كلها في سبيل توطيد السلم والأمن الدوليين ، والمساعدة على حسم المشاكل الراهنة المتعلقة بالامن والتعاون ، وضمان حياة لائقة للشعوب .

ونحن نشعر أن بوسع إدارة الإعلام العامة إن تكرر المزيد من الاهتمام للتعريف بالتدابير المتخذة بموجب برامج السنة الدولية للسلام . وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد مشاريع القرارات المعروضة علينا ، وترى أن بالإمكان اعتمادها بتوافق الآراء .

السيدة كوديكارا (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما

اجتمعنا في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، نجتمع في هذا الوقت باسم السلام على أمل أن يشرق السلم والعدل الى الابد في قلوب البشر ، لافي ١٩٨٦ فقط ، التي أعلنت سنة دولية للسلام ، بل في كل سنة .

لقد استمعت شخصيا باهتمام للعديد من البيانات التي ألقاها وزراء خارجية وملوك ورؤساء دول ورؤساء حكومات في المناقشة العامة . وكلمات وعبارات جميع هؤلاء الزعماء ، التي تشير الى الاستقرار وتناقض عدد المنازعات ، لاتزال تتردد في سمعي بوضوح . ولازلت أسمعهم يقولون :

"لقد أصبح المناخ السياسي باعشا على الانتعاش ؛ دعونا نغتنم هذه الفرصة لتحقيق السلم ؛ لقد استعاد الحوار قوته ؛ إن الايديولوجيات تفقد فحواها العاطفي ؛ والمجابهات أصبحت الآن بالية ، وهناك دلائل على أن المجابهات الايديولوجية آخذة حذتها في الفتور" .

لاتزال أصواتهم المعربة عن الأمل في السلم تتردد في أذني :

"يوجد تفاهم جديد ؛ الشرق والغرب يصيخان السمع الآن باهتمام ، حلّ

التفاهم محل الشحان الذي لا مصالحة فيه ؛ الجو الآن أقل كآبة" .

كما كرر هؤلاء الزعماء الاعراب عن التفاؤل بشأن صون السلم الدولي والاقبال من

النزاعات :

"يجري الآن اضاء الطابع الانساني والديمقراطي ؛ تتخذ الآن نهج جديدة

صوب المفاوضات ؛ وتوجد الآن علاقات انسانية ومتبادلة ؛ ويوجد الآن مزيد من

الانفتاح ؛ العالم يريد شيئاً ملموساً ، لا مجرد أيديولوجيات سياسية" .

وهناك أقوال ايجابية مماثلة أخرى كثيرة .

وبالنسبة إلى ، أتطلع إلى المزيد من الاجتماعات التي على غرار اجتماع ويومنغ ، وإلى المزيد من الاجتماعات في واشنطن وجنيف أو في أي مكان آخر ، وأتطلع إلى المزيد من المصافحة وإلى المزيد من تبادل الابتسامات ، وإلى مزيد من الجلوس جنباً إلى جنب ، وإلى المزيد من المحادثات بين الدولتين العظميين .

لقد قال رئيس الجمعية نفسه : "وبينما كان يوجد حتى الآن مناخ من الخوف والشك المتبادل ، يبرز الآن مناخ من الثقة ، وبينما كان يوجد حتى الآن عمل منفرد في السعي وراء مصالح وطنية ضيقة ، تبدو الآن احتمالات حقيقية لنهج متضافر لصالح السلم الاقليمي والعالمي" . (A/44/PV.1 ، ص ٧)

أجل ، إن لتحسن العلاقات بين الدولتين العظميين أثر على بعض الصراعات الاقليمية . فقد خفت حدة التوتر في مناطق معينة ، مما مكن الأمين العام من خدمة قضية السلم والاستقرار بنجاح مشجع .

وقد وحد مجلس الأمن والأمين العام جهودهما في العديد من المناسبات للنهوض بولاية الميثاق وولاية مجلس الأمن ، الذي تقع على عاتقه مسؤولية التماس وسائل للسلم مقبولة لدى الطرفين . ونحن نتطلع إلى المزيد من التعاون بين مجلس الأمن والأمين العام وإلى اغتنام الفرص التي يوفرها مناخ الانتعاش القائم . والواقع ، إن الأمم المتحدة تطور باطراد قدرتها وامكانياتها ، أو تؤكدهما ، بوصفها منظمة دولية صانعة للسلم أو حافظة له .

وحتى في جنوب افريقيا ، توجد الآن دلائل باعثة على الاطمئنان . وإذا ما توافر الزخم المناسب ، فإن عهد السلم العالمي أخذ في الاقتراب . ففي لبنان ، يعمل مجلس الأمن والأمين العام بتعاون وثيق مع الحكومات المعنية لانهاء الحرب الأهلية . وتفيد التقارير أن الحالة في أمريكا الوسطى "تحسنت تحسناً ملحوظاً" .

فخلف السحب شمس ساطعة .

لقد قيل مرات ومرات أنه لا توجد حرب جيدة على الإطلاق . فكل شيء قد يضيع فسي

الحرب ، ولكن لا يضيع شيء في السلام .

واليوم ، نتذكر مقدمة ميثاق الأمم المتحدة التي تشدد على تصميمنا - تصميم جميع الدول الاعضاء - على تجنب الاجيال القادمة ويلات الحرب . كما أنها تؤيد التشديد على ايماننا بكرامة الفرد وقيمه ، وعلى المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الدول كبيرها وصغيرها . ولتحقيق هذه الغايات ، يشدد الميثاق على ممارسة العدل والتسامح والعيش معا في سلام كجيران .

ونحن نجتمع كل عام لنعطي معنى للجهود المبذولة من أجل أن تنعم جميع الأمم بالوحدة والسلام والوثام - لا الحقد . ولذلك ، يوجد على جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين هذه ، شأنها شأن الدورات الأخرى قبلها ، عدد من البنود التي تحمل كلمة "السلام" في عناوينها . وهذه البنود تتصل بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين ، ومنطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي ، والحالة في أمريكا الوسطى ، والاضطراب التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم ، ومسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا ، العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين .

كما أنه مدرج في جدول أعمال اللجنة الأولى عدد من بنود تتصل بمراكز السلم ونزع السلاح الاقليمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريببي . وتوجد أيضا بنود تتصل بتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، وبالنهج الشامل لتعزيز السلم والامن الدوليين .

أما بند التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وبند الدراسة الشاملة لمسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات ، فقد جعلنا من اختصاص اللجنة السياسية الخاصة .

وبالمثل ، حصلت اللجنة الثالثة على نصيبها ، وهو البند المتصل باشتراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية . كما عهد الى اللجنة الثالثة

بالبندين المتصلين بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ومشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الانسانية وامنها .

فالامم المتحدة لم تُنشأ مفتقرة الى جهود السلم . لان السلم عملنا .

ولكن ، توجد قضايا أخرى متصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلم ، مثل : حقوق الانسان ، تنفيذ برامج مناهضة العنصرية والتمييز العنصري ، والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، وما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال . وهناك بند يتصل بالتقدم الاجتماعي والعديد من القيم الفردية . ومن مقاصد الميثاق تعزيز احترام حقوق الانسان دون تمييز من أي نوع ، إلا أننا نؤكد ثانية أن ما من فرد أقل أو أعلى من أي فرد آخر . فقد قيل عن الانسان : "تراب أنت والى التراب تعود" . وهذا القول لا يندرج على الروح : لان البشر لا يتفوقون بمحض الصدفة أو بسبب العرق أو اللون ؛ بل يتفوق من في صدورهم أفضل القلوب - وبالتالي أفضل العقول . فبعد كل شيء ، لا وجود لعرق نقي ؛ لكن هناك عرقا أنبل ، جنسا جديدا : هو الجنس البشري .

إن حقوق الإنسان - حقوق الرجال والنساء - لا معنى لها بالمقارنة بأعظم المسائل قاطبة وهي مسألة الحرب النووية والبقاء . إن حق الناس ، بل وحق الخليقة كلها في الحياة معرض للخطر من جراء الحرب النووية . ولذلك ، تُنظر أيضا بنود أخرى مدرجة على جدول أعمال هذه الدورة : نزع السلاح العام الكامل ، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، تجميد التسلح النووي ، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، تخفيض الميزانيات العسكرية . وحظر التجارب . وتأخذ مناقشة هذه المسائل منطلقها من الاعتقاد بأن سباق التسلح لعنة حلت بالجنس البشري ، وأن نزع السلاح أقصر طريق إلى السلم العالمي .

وفيما يتعلق بنزع السلاح وفر إبرام وتنفيذ المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الخاصة بإزالة قذائفها المتوسطة والأقصر مدى من قبل القوتين العظميين بالفعل ، دفعة قوية لمزيد من المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية والتقليدية . ونحن نتطلع إلى خفض الأسلحة المهلكة والقضاء عليها .

ومما يثلج الصدر أيضا ، أن نلاحظ أن هناك بالفعل مقترحات تتعلق بخفض الأسلحة التقليدية وخاصة في أوروبا . ومن وقت قريب ، أعلن اقتراح بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية من فوق سطح الأرض .

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ سينظم مؤتمر بغواش المعني بالعلم والشؤون العالمية حلقة عمل في نيودلهي ، بالهند ، بشأن الأبعاد غير العسكرية للأمن العالمي ومشارك فيها إدارة شؤون نزع السلاح .

إننا نعتقد أن التنمية والعدالة أقوى دعائم السلم والاستقرار . وبعبارة أخرى نعتقد أن السلم والأمن يتهددهما الافتقار إلى التقدم في المجال الاقتصادي ، وانعدام العدالة الاقتصادية . هناك أطنان من المتفجرات في العالم تفوق كثيرا ما هو متوافر من أطنان الغذاء . وهناك الموت جوعا في وجود الوفرة . وهناك أيضا اعتقاد بأن العلم والتكنولوجيا ينبغي النظر اليهما من حيث استخداماتها السلمية . ولذلك ، ظلت التنمية الاقتصادية والتقدم الشغل الشاغل للجنة الثانية سنة بعد سنة .

في سياق السعي وراء المعنى الحقيقي للسلام ، اعتُمد أيضا ، في كوستاريكا ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، إعلان متعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للاستمرار ، جاء في إحدى فقرات ديباجته ما يلي :

"وتسَلَّم بالمشاركة الكاملة للنساء والرجال في عمليات صنع القرار المتصلة بتعزيز السلم والتنمية" .

وللرجال والنساء أيضا دورهم في عمليات صنع القرار المتعلقة بشن الحروب والصراعات ، وخاصة فيما يتعلق بالتسلّح والميزانيات العسكرية وما شابهها . ونأمل ، عندما يحين الوقت ، أن يمارسوا نفوذهم على القادة ليتخذوا قراراتهم لصالح السلم والامن .

بالامس فقط ، أقيم في ردهة الجمعية العامة معرض ياباني موضوعه "الحرب والسلام" تحت رعاية إدارة شؤون نزع السلاح ، دعما لاهداف الحملة العالمية لنزع السلاح . وقد جسّد المعرض فكرة أنه لا يمكن متابعة الجهود التي تبذل من أجل النهوض بنزع السلاح والسلم بمعزل عن الجوع والفقر والازمات البيئية .

وعلى جبهة أخرى ، يأتي عرض مشروع القرار A/44/L.15 المعنون "منجزات السنة الدولية للسلم" ، علينا اليوم في سياق بحثنا عن السلم وبإزاء الخلفية التي يشكلها إعلان ١٩٨٦ ، السنة الدولية للسلم ، جنبا الى جنب مع منجزات تلك السنة .

يدعو مشروع القرار الى بذل الجهود تعزيزا للوعي بخيرية السلم ومزاياه ، وبالمقابل ، شر الحرب والتسلح ومثالبهما . كما يتضمن الموازنة بين مدخلات المعلومات عن الانشطة المبدولة على الصعيد الوطني ، ويركز الانتباه على العناصر الاساسية لإحلال السلم ، وعلى الفرص والمسؤوليات الجديدة المتعلقة بالسلم . ويمكن أن تشمل الانشطة التعليم والتعلم عن السلم على كل مستويات التعليم وتنظيم حملات من أجل السلم والتفاهم من خلال جميع وسائل الاتصالات . كما يمكن التشديد كذلك على أصغر وحدة في المجتمع ، أي الأسرة .

ويحث مشروع القرار جميع المهتمين بالترويج للسنة الدولية السلم وبلوغ أهدافها على دعم برامج وحدة الأمم المتحدة لدراسات السلم بتقديم التبرعات الطوعية الى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعزيز السلم . وفي هذا السياق ، قد يكون من

الحكمة النظر في إدماج وظائف الوحدة في المكاتب القائمة بالفعل لتقليل الأثار المالية المترتبة إذا ما تعذر التمويل عن طريق التبرعات الطوعية .
ويطلب مشروع القرار الى الأمين العام أن يدعو الدول الاعضاء والمنظمات المهمة بالموضوع الى إبلاغ الامانة العامة بالانشطة والمبادرات التي تتخذ في مجال السعي الى السلم ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين تقريراً عن البند المعنون "برامج أنشطة تعزيز السلم في العالم" ، وكإسهام صغير ، يعد مشروع القرار هذا تعبيراً عن عزم متجدد على الإقلال من سوء التفاهم بين الأمم والشعوب .

وهل لي أن اختتم كلمتي استشهداً بقول ونستون تشرشل :
"يجب علينا أن نعيد صوغ العلاقة بين جميع البشر من كل الأمم على نحو يجعل أولئك البشر غير راغبين أو متجرئين على الانقضاض بعضهم البعض من أجل طموح بدائي ما عفا عليه الزمن ، أو بسبب اختلافات انفعالية حول الأيديولوجيات ، وحتى تتمكن الهيئات الدولية من خلال ما يصبح لها من سلطة عليا ، من إقرار السلم على الأرض وإقامة العدل بين الناس" .
هذه الروح المثالية ذاتها ، التي أوجت باتخاذ قرار في ١٩٨٥ بإعلان ١٩٨٦ سنة دولية للسلم ، وهي الروح التي حثت بوفدي الى الاشتراك في تقديم مشروع القرار المعروف علينا والمأمول أن يعتمد بالإجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن أن الدول الآتية انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/44/L.15 : الأرجنتين ، بولندا ، بوليفيا ، جامايكا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، السنغال ، سورينام ، غيانا ، نيكاراغوا . والآن تبت الجمعية في مشروع القرار A/44/L.15 . وأود إحاطة الاعضاء علماً أن الأمين العام لا يتوقع أن تترتب أية أعباء مالية في الميزانية البرنامجية على تنفيذ مشروع القرار . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/44/L.15 ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.15 (القرار ١١/٤٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للأعضاء

الذين يرغبون في تعليق تصويتهم على القرار الذي اتخذناه توا .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نيابة عن الدول

الاشنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية أود أن أقدم بضعة تعليقات على القرار

الذي اتخذته الجمعية العامة توا ، والمتعلق بمنجزات السنة الدولية للسلم . اسحبوا

لي أولا وقبل كل شيء أن أعيد الى الازهان وأجدد التأكيد على التزام الدول الاثنتي

عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية دون تحفظ بأهداف السنة الدولية للسلم . ولقد

كانت تلك الروح هي التي حفزت الدول الاثنتي عشرة الى الموافقة ، بالتعاقب ، على

القرارات ١٩/٣٩ و ١٥/٤٥ و ٩/٤١ و ١٣/٤٢ .

ومن ناحية أخرى ، كما حدث في عام ١٩٨٧ عندما اتخذ القرار ١٣/٤٢ ، تبنى الدول الاثنتا عشرة أنه من المحتم استرعاء اهتمام الجمعية العامة مرة أخرى على المبادئ التوجيهية للسنوات الدولية التي وضعت عام ١٩٨٠ والتي لا يحترمها القرار ١٣/٤٢ أو القرار الذي اعتمدها لتونا .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن إدراج بند بعنوان "برامج وأنشطة لتعزيز السلم في العالم" على جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة يُبقي على ممارسة كان الجميع قد فهموا بوضوح منذ البداية أنها تنتهي بنهاية العام موضوع البحث ، أي عام ١٩٨٦ . والبرامج والأنشطة المشار إليها في الفقرة ٨ من القرار نفذت أثناء السنة الدولية للسلم وفي إطارها .

وبالإضافة إلى ذلك ، تلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن القرار يشير في الفقرة ٦ إلى وحدة دراسات السلم التابعة للأمم المتحدة ، التي كلفت بما يبدو أنه متابعة للسنة الدولية للسلم . وتتساءل الدول الاثنتا عشرة عن فائدة هذا الكيان ، خاصة وأن تعزيز السلم في العالم هو سبب وجود الأمم المتحدة .

ونود أن نعلن هذه التحفظات مرة أخرى لكي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحضير تقرير الأمين العام الذي طلب بموجب الفقرة ٨ .

ومع ذلك فإن الدول الإثنتى عشرة ، التي تلتزم بالسلم وتعزيز الأمن الدولي وحسم الصراعات بالطرق السلمية ، قد انضمت إلى التوافق في الآراء بصدد القرار بالرغم من تحفظاتها القوية .

السيد كاواكامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لاتزال

اليابان تواصل بذل جهودها للتوصل إلى تحقيق السلم العالمي وتعزيزه . وخلال السنة الدولية للسلم نظمت اليابان أنشطة متنوعة وشاركت فيها بطريقة فعالة ، كما ورد في تقرير الأمين العام بالوثيقة A/42/487/Add.1 . وأرسل السيد توشيكي كايفو رئيس الوزراء رسالة خاصة بمناسبة البرنامج الذي نظم بالأمم المتحدة في الشهر الماضي للاحتفال باليوم الدولي للسلم كما ورد في تقرير الأمين العام (A/44/615) .

وقد انضم وفد بلدي الى توافق الآراء بصد مشروع القرار A/44/L.15 تعبيرا عن تصميم اليابان الحازم على السعي من أجل تحقيق السلم العالمي . ومع ذلك يود وفد بلدي أن يسجل موقفه بشأن الفقرة ٨ من المنطوق . ومفهومنا أن السنة الدولية للسلم انتهت رسميا عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك تم بالفعل اجراء جولتين من المناقشات عام ١٩٨٧ وهذا العام حول تقارير الامين العام . ولذلك فإننا نتساءل عن جدوى وضع بند مماثل تماما في جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين .

السيد نورين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

بلدان الشمال الخمسة : أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد أود أن أتقدم ببعض التعليقات بشأن مشروع القرار A/44/L.15 الذي اعتمده الجمعية العامة توا . لقد جرت مراعاة السنة الدولية للسلم على نطاق واسع في جميع بلدان الشمال حيث أسهمت في زيادة الوعي العام بأهمية السلم العالمي ونزع السلاح . وقد انضمت بلدان الشمال الخمسة الى توافق الآراء بشأن القرار . بيد أن لدينا بعض التحفظات حيال عناصر معينة في الفقرة ٨ من المنطوق .

السيد ريس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انضمت استراليا

الى توافق الآراء تأييدا لمشروع القرار A/44/L.15 لأن بلدي ، كما أوضحت في بياني ، أيد أهداف السنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٦ واضطلع بالكثير من الأنشطة في هذا المضمار . ونحن نعلل التصويت نظرا لقلقنا من أن الفقرة ٦ من المنطوق ، كما صيغت في مشروع القرار ، قد تتضمن معنى مفاده أن من لا يقوم بإسهامات مالية جديدة لا يؤيد تعزيز أهداف السنة الدولية للسلم وتحقيقها .

ونلاحظ أن نفس البند ، وإن كان يرد تحت عنوان مختلف ، وضع على جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة . ونلاحظ أيضا إفادة الامين العام بأن هذا القرار لا تترتب عليه أية تكلفة .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أرى أنه لا بد لي من الإعراب عن شكري للجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار A/44/L.15 دون تصويت .

ويسعدنا جدا أن نعلن أن الدول التالي بيانها انضمت الى مقدمي مشروع القرار الاصليين : الأرجنتين ، وبولندا ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسنغال ، وسورينام . وفي هذا الصدد ، لاحظ أن بوليفيا لا ترد على قائمة مقدمي مشروع القرار بالرغم من أنها كانت من المقدمين الاصليين . وبالإضافة الى ذلك فإن وفد رومانيا ورد بالخطأ على أنه من المقدمين الاصليين . وكما ذكرت ، فإن السنة الدولية للسلم ساعدت على تدعيم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز السلام والمحافظة عليه . وقد كان ذلك أحد أهدافها . ونرى أن الفقرة ٨ من المضمون خطوة الى الامام في عملية تعزيز جهود الأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستأخذ الامانة علما بالانطساء
التي اشارت اليها ممثلة كوستاريكا .

البند ١٥٤ من جدول الاعمال

عملية شريان الحياة للسودان : مشروع القرار (A/44/L.11/Rev.1)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي نظر الممثلين

الى أن تقرير الأمين العام بشأن البند ١٥٣ من جدول الاعمال ، "تقييم المساعدة الطارئة الى السودان" ، الذي يحتوي أيضا على معلومات ذات صلة بالبند ١٥٤ ، جرى توزيعه بالوثيقة A/44/571 .

أعطي الكلمة لممثل السودان ليتولى عرض مشروع القرار A/44/L.11/Rev.1 .

السيد عبدون (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية ان اشكر جميع الوفود وأمانة الامم المتحدة العامة على تعاونها المخلص لاتاحة ادراج هذا البند الجديد في جدول اعمال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة بطلب من وفد بلادي . ومن دواعي سروري وسرور وفد بلادي ان اتكلم عن عملية شريان الحياة للسودان ، التي نعلق عليها أهمية كبيرة .

لقد بدأت عملية شريان الحياة للسودان بعد اجتماع الخرطوم الرفيع المستوى الذي عقد في يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، وشاركت حكومة السودان والامم المتحدة والمجتمع المانح في الدعوة الى عقده . وقد نفذت خطة العمل التي اقرها ذلك الاجتماع تنفيذا ناجحا . فقد وضع أكثر من ١٠٦ اطنان متريه من الامدادات الغذائية ، بالإضافة الى بعض اللوازم غير الغذائية ، في اماكنها مسبقا ونقلت الى المناطق المتضررة . وقد مكن آلاف من السودانيين من تجنب شبح المجاعة المائل . وستبلغ التكلفة الاجمالية لعملية شريان الحياة للسودان ، التي ستصل الى نهايتها في ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر ، حوالي ١٤٠ مليون دولار أمريكي . وسيبقى الهدف المحرز في المرحلة الاولى من العملية وسيستكمل بالمرحلة الثانية التي ستركز على الاغاثة والتأهيل .

لقد بذلت حكومة السودان كل جهد ممكن لايصال عملية شريان الحياة للسودان الى خاتمة ناجحة . وان اللجنة الوزارية واللجنة التقنية العالية المستوى المنشأتين لتسهيل تنفيذ عملية شريان الحياة للسودان اضطلعنا بمسؤولياتهما على نحو مرض . وكان لتعبئة الاجهزة الحكومية بأكملها أهمية حاسمة في نجاح عملية شريان الحياة للسودان . كما ساعد وقف اطلاق النار وممرات الهدوء في تحقيق هذا النجاح .

وإذ قلت ذلك ، أود ان اعرب عن تقدير حكومة بلادي العميق وامتنانها الصادق للمساعدة الانسانية السخية التي قدمها المجتمع المانح . وفي هذا الصدد ، نشيد اشادة خاصة بالولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية والمملكة المتحدة وهولندا وايطاليا واليابان وفرنسا وفنلندا وكندا . لقد كان اسهامها الهام والحسن التوقيت عنصرا رئيسيا في تلافي نشوء حالة كارثة وشيكة .

كما تعترف حكومة بلادي مع الارتياح بالدور الهام الذي قامت به البلدان المجاورة الشقيقة - اثيوبيا واوغندا وكينيا - في عملية شريان الحياة للسودان . لقد ابدت حكومات هذه البلدان وشعوبها تعاوناً اخوياً يستحق شكرنا الخالص . ونود ايضاً ان نشكر جميع الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار ، ولاسيما مجموعة الدول العربية ، التي ساهمت بسخاء ، على أساس شئائي ، في دعم عمليات الاغاثة التي قامت بها حكومة بلادي .

ويود وفد بلادي ان يسجل تقدير حكومة بلادي للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لدوره القيادي البارز وجهوده الحثيثة واهتمامه الشخصي . وتقدر حكومة بلادي ايضاً الاسهام القيم للممثل الشخصي للأمين العام لعملية شريان الحياة للسودان ، السيد جيمس غرانت ، مصمم هذه العملية . فبفضل بصيرته وتفانيه ومساعدته حسنة التوقيت ، احرزت عملية شريان الحياة للسودان نجاحاً باهراً . ويعترف وفد بلادي ايضاً بما قدمه السيد بريان وانوب من اسهام يستحق الشناء في عملية شريان الحياة للسودان . وقد استقبل خلفه ، السيد بريستلي ، في بلادي بترحيب وحفاوة ونؤكد له كامل تعاوننا معه خلال المرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان . ان الاسهامات الهامة التي قدمها برنامج الاغذية العالمي ومندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تستحق منا التقدير . اننا نعتز مع الامتنان بالعمل الممتاز الذي قامت به لجنة الصليب الاحمر الدولية . فقد كان اسهامها السخي موضع تقدير حتى قبل بدء عملية شريان الحياة للسودان . ونحن نعول على لجنة الصليب الاحمر الدولية في الانشطة المقبلة لعملية شريان الحياة للسودان .

ومن دواعي سرور وفد بلادي ان يشيد اشادة خاصة بالمنظمات غير الحكومية التي شاركت بسخاء في عملية شريان الحياة للسودان . لقد ظهر تفانيها بوضوح على مستوى القاعدة الشعبية ، واثبتت قدرتها الرائعة على الاستجابة لاحتياجات الناس في المناطق المتضررة . وفي هذا الشأن ، يؤكد وفد بلادي من جديد التزام حكومة بلادي بتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في المرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان .

إن حكومة بلادي ، إذ تعي الحاجة عملية شريان الحياة للسودان ، وتدرك جيدا أبعادها الانسانية ، تظلع بعملية شريان الحياة للسودان بأكبر قدر من الحياد والنزاهة ، متجاوزة جميع الاعتبارات السياسية . وعلى هذا الاساس ، يود وفد بلادي ان يؤكد من جديد التزام حكومة بلادي بمواصلة جهودها المستمرة من أجل بلوغ أهداف المرحلة الثانية من العملية .

لقد برهن النجاح غير العادي لهذه العملية برهاننا جليا على قدرة الأمم المتحدة البارزة على الاستجابة بمسورة عاجلة وفعالة لاحتياجات الناس المتضررين في حالة كارثة معقدة . ان عملية شريان الحياة للسودان تعد ، كما وصفها الكثيرون ، عملية انسانية فريدة يمكن تكرارها في حالات طوارئ مماثلة . ويرى وفد بلادي ان هذه العملية ، علاوة على طابعها الانساني الحيوي ، مظلة سياسة هامة وأداة مفضية الى عملية بناء السلام . ومن وجهة النظر هذه نعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على ممارسات الهدوء خلال المرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان .

وفي الرسائل المتبادلة بين رئيس دولتي والأمين العام ، تم الاتفاق على ضرورة مواصلة عملية شريان الحياة للسودان ، مع التأكيد على تأهيل المشردين لتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم . ولتحقيق هذه الغاية ، تقوم حكومة السودان ، بالتعاون الوثيق مع السيد بريستلي ، بصياغة برنامج مساعدة للمرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان . ومن المتوقع تقديم برنامج المساعدة المقترح الى اجتماع للمانحين رفيع المستوى يعقد في اواخر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في نيويورك تحت رعاية الأمين العام . ويناشد وفد بلادي المجتمع المانح والمؤسسات المتعددة الاطراف الاخرى المشاركة في هذا الاجتماع المقبل .

وأخيرا ، أود أن أتولى عرض مشروع القرار A/44/L.11/Rev.1 ، المعنون "عملية شريان الحياة للسودان" ، بالنيابة عن الأردن ، والإمارات العربية المتحدة ،

وأوغندا ، وباكستان ، والبحرين ، وتونس ، والجزائر ، والجمهورية العربية
الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، وجيبوتي ، وسري لانكا ، والصومال ،
والعراق ، وعمان ، وفرنسا ، والفلبين ، وقطر ، والكويت ، ولبنان ، ومالي ،
وماليزيا ، ومدغشقر ، ومصر ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ،
ونيكاراغوا ، واليمن ، واليمن الديمقراطية .

وفي مشروع القرار ، تلاحظ الجمعية العامة ببالغ القلق أن السودان لا يزال يواجه حالة طارئة معقدة ، وأن حجم هذه الكارثة يتطلب استمرار التضامن الدولي . وتلاحظ أيضا مع التقدير المساعدة القيمة التي قدمتها الدول المانحة خلال المرحلة الأولى من عملية شريان الحياة للسودان . وتؤكد الجمعية العامة من جديد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في الاستجابة على نحو تام وفعال للطلبات المتعلقة باحتياجات الإصلاح والتعمير والإغاثة خلال المرحلة المقبلة من عملية شريان الحياة للسودان . وتطلب إلى الأمين العام أن يستمر في تعبئة دعم المجتمع الدولي وتنسيق جهوده وإبقاء الأنشطة في إطار هذه العملية قيد الاستعراض المستمر . وأخيرا تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الاحتياجات

البشرية في جنوب السودان كبيرة وهي تبرر على نحو كامل تعبئة المجتمع الدولي التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة منذ مؤتمر الخرطوم المعقود في ١٢ آذار/مارس الماضي . وتشعر فرنسا بالامتنان للأمين العام وممثلته الشخصي ، السيد غرانت ، لبذل أقصى ما في وسعها من أجل تنفيذ البرنامج الذي أقر في الخرطوم في الموعد المحدد .

لقد بذلت بلادي في الأشهر القليلة الماضية جهودا من أجل مساعدة السكان في جنوب السودان . واتخذت هذه الجهود الشكل التالي : أتحنا طائرتي ترانزال وطاقيهما مدة عشرة أسابيع للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية . وقد بلغت تكلفة ذلك ١٨٥ من ملايين الغرانكات . وقد اتخذ هذا القرار ادراكا للطبيعة الخطيرة لمشكلة النقل التي أكد عليها السيد غرانت . كما أتحنا أربعة خبراء فرنسيين في سوقيات المساعدة الغذائية لمساعدة برنامج الأغذية العالمي لمدة أربعة أشهر وقد تم تمديد مهمة ثلاثة منهم لشهرين إضافيين .

وقد ازدادت المساعدة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الفرنسية ، وبصفة خاصة المساعدة الطبية والمساعدة في المستشفيات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى ٢١ مليون فرنك . ويشارك بلدي أيضا في المساعدة التي تقدمها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة ٢٥ في المائة .

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان ، لاحظنا أن السيد بريستلي ميقدّم احتياجات السودان إلى البلدان المانحة في تشرين الثاني/نوفمبر . ومن شأن هذه المعلومات أن تمكن البلدان المانحة من النظر في سبل ووسائل مواصلة تقديم المساعدة إلى السودان في عام ١٩٩٠ .

السيدة فرانكلين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشاطر حكومة الولايات المتحدة القلق الذي أعرب عنه القرار ٥٢/٤٣ فيما يتعلق باستمرار الحالة في السودان . وقد شاركت حكومتي بنشاط في الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة إلى آلاف المدنيين الأبرياء الذين هم بحاجة في هذا البلد .

ومنذ شباط/فبراير ١٩٨٨ قدمت حكومة الولايات المتحدة ما يزيد عن ١٥٥ ألف طن متري من الأغذية ودعمت الجهود التي تبذلها منظمات دولية وغير حكومية عديدة من أجل الوفاء باحتياجات شعب السودان للأغذية والصحة والمياه . وتجاوزت القيمة الإجمالية للمساعدة التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة إلى السودان خلال الشهر العشريين الماضية ١١٥ مليون دولار .

ونحن نشيد بجهود لجنة الأغذية وإعادة التأهيل التابعة لحكومة السودان من أجل الوفاء باحتياجات شعب السودان . ونلاحظ أيضا الدور القيادي الهام الذي يضطلع به الأمين العام وممثلته الشخصي ، السيد غرانت ، في تعبئة البلدان المانحة وأمرّة الأمم المتحدة للاستجابة للحالة في السودان . ونشعر بالفخر الكبير أيضا لأننا عملنا مع العديد من المنظمات غير الحكومية التي تسعى بتفان إلى تلبية احتياجات السودانيين الأبرياء الذين تشردوا بسبب المشاكل القائمة في بلادهم .

ان حكومة الولايات المتحدة ، توقعنا لاستمرار الحاجة في السودان ، على استعداد كامل للاستمرار في تقديم المساعدة إلى هذا البلد . ونحن نرحب بتعيين مايكل بريستلي مؤخرا ممثلا خاصا للأمين العام لعمليات الطوارئ في السودان ، ونتطلع إلى العمل معه لدى اضطلاعهم بمهامه الجديدة في الخرطوم .

(السيدة فرانكلين ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

وأخيرا ، نود أن نعرب عن إقتناعنا بأن مشاكل السودان لا يمكن التصدي الكامل لها ما لم يتم التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في هذا البلد . ونحن نحث كل الاطراف في السودان على العمل سويا بغية تحقيق هذا الهدف وضمان مستقبل يبشر بالخير لشعب السودان بأسره .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : اسمحوا لي في البداية باسم المجموعة العربية وباسم وفد بلادي أن أتقدم بتعازي المجموعة وتعازي وفد بلادي إلى جمهورية الصين وشعبها للزلزال الذي تعرضت له أخيرا ، وكذلك إلى شعب الولايات المتحدة ووفدها للزلزال الذي تعرضت له سان فرانسيسكو ومنطقتها .

وأقدم التعازي أيضا إلى كل من فييت نام والفلبين وتعاطفنا ومواساتنا للأضرار البشرية الناتجة عن الاعصارين اللذين تعرض لهما البلدان . كما أن المجموعة العربية ووفد بلادي يقدمان التعازي إلى جمهورية هندوراس ومندوبها لضحايا حادث الطائرة التي تحطمت في الاسبوع الماضي .

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة العربية لكي أوكد تأييدنا الكامل لمشروع القرار A/44/L.11/Rev.1 المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ والمتعلق بعملية شريان الحياة للسودان . لقد تعرض السودان الشقيق في السنوات القليلة الماضية إلى كوارث طبيعية متلاحقة من فيضانات وجفاف وانتشار المجاعة وغزو الجراد بالإضافة إلى تدفقات اللاجئين من البلدان المجاورة والمشاكل الداخلية الناتجة عن المحاولات الانفصالية . وقد أدى كل ذلك إلى تدمير واسع النطاق لهياكله الأساسية الاجتماعية والاقتصادية . وتبذل حكومة السودان جهودا كبيرة في التعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة هذه الحالة المعقدة .

واننا إذ نعرب عن امتناننا وتقديرنا الكامل لهذه الجهود والمساعدات توجه نداءنا إلى المجتمع الدولي للاستمرار في التضامن الدولي والاهتمام الانساني والاستجابة للطلبات المتعلقة بالاحتياجات العاجلة للإصلاح والتنمية .

ولقد سبق أن أعربنا في البلدان العربية عن تضامننا مع حكومة وشعب السودان الشقيق في هذه المحنة ومؤازرتنا لهما . وقدمننا في إطار هذا التضامن المساعـدات المتاحة . وتؤكد الدول العربية على استمرارها في التضامن وتقديم الدعم المناسب ، كما تؤكد تأييدها للوحدة الترابية للسودان الشقيق .

السيد سيزاكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي

بدء أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب باسم وفدي عن صادق تقديرنا للسيد جيمس غرانت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والممثل الشخصي السابق للأمين العام لعملية شريان الحياة للسودان . فالجهود الحثيثة والمتفانية التي بذلها السيد غرانت قد أسهمت اسهاما كبيرا في التنفيذ الناجح لهذا المشروع الهائل .

ومنذ أن طرحت عملية شريان الحياة للسودان في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الخرطوم في آذار/مارس ، جرت تعبئة الدعم الدولي ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف على حد سواء ، لإنقاذ الذين اضطرتهم الصراع الدائر إلى النزوح من ديارهم ، أو الذين أنزل بهم ذلك الصراع خطوبا أخرى ، من خطر المجاعة . وهذه العملية معقدة وبالغة الصعوبة ويجري تنفيذها في ظل ظروف أقل ما يقال فيها أنها غير مؤاتية . غير أن التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات والجهات المانحة للمعونة الشنائية كان لهما أثر حاسم في نجاح العملية . ونحن نلاحظ مع التقدير أن الفضل في ذلك يرجع إلى المقدرة القيادية للسيد غرانت .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن ضبط النفس الذي أظهرته الاطراف المعنية في السودان قد أتاح وصول الامدادات اللازمة إلى من يحتاجونها في المناطق المتأثرة . فقد جرى الحفاظ على "ممرات الامان" طيلة مدة العملية تقريبا .

كما ينبغي ألا ننسى تعاون الدول المجاورة ، وهي اشيوبيا وكينيا وأوغندا ، التي وفرت قواعد لا غنى عنها لنقل الإمدادات الفوشية .

وبالرغم من أن العملية قد صادفت خلال تنفيذها صعوبات شتى ، فإننا نشعر بالارتياح لمعرفة أنه تُجَنَّبَ تكرار المأساة التي وقعت في العام الماضي . ونحن نشكر على العمل الذي قامت به المنظمات المعنية ، ولا سيما اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي .

إن السودان يواجه ، بوصفه من أقل البلدان نموا ، مشاكل خطيرة كثيرة تتمثل على سبيل المثال لا الحصر ، في العجز الكبير في ميزان المدفوعات والجفاف

والفيضانات ، ووجود عدد كبير من اللاجئين . واستجابة للحاجات الملحة الناجمة عن تلك المشاكل ، قدمت اليابان مساعدة إنمائية إلى السودان اتخذت كلها شكل المنح في مجالات أساسية مثل الاغذية والزراعة والصحة والإمدادات المائية . كما قدمت اليابان إلى السودان منحة مساعدة لغير أغراض تنفيذ المشاريع قدرها بليونان ونصف بليونين ، أي ما يقرب من ١٧,٨ من ملايين الدولارات لدعم جهوده في مجال التكيف الهيكلي .

وإلى جانب هذا البرنامج العادي للمساعدة ، أوفدت اليابان فريقا للاغاثة من الكوارث يتألف من خبراء طبيين إثر فيضان العام الماضي مباشرة ، كما قدمت ٣٠٠ ٠٠٠ دولار كمعونة طارئة لمواجهة الكارثة . وقدمت اليابان مساهمة قدرها ٢ ملايين دولار إلى اليونيسيف وبرنامج الاغذية العالمي ، وذلك في المقام الاول لتغطية النفقات التي تحملها في مجالي المواصلات والإدارة من أجل إيصال الامدادات اللازمة ، بالإضافة إلى مليون ومائة ألف دولار على هيئة معونة غذائية ، دعما للجهود الدولية المبذولة بالاقتران بعملية شريان الحياة للسودان .

وعلاوة على ذلك ، قدمت اليابان ٤,٦ من ملايين الدولارات لبرنامج مكافحة الملاريا ، و ٣,٢ من ملايين الدولارات لمشروع إصلاح المدارس والمرافق الطبية ، دعما لمواجهة المبكرة للكارثة الناجمة عن الفيضان .

وتواصل اليابان تقديم المساعدة إلى السودان ، بوصفه من البلدان ذات الاولوية في تلقي منح المساعدة التي تقدمها اليابان ، لدعمه في جهوده الرامية إلى التغلب على الشدائد القاسية وإجراء الاساس للتنمية الطويلة الاجل .

وتعتبر عملية شريان الحياة للسودان نشاطا جوهريا من أنشطة الأمم المتحدة من حيث اعتماده على دراية ومعرفة وخبرة شتى وكالات الأمم المتحدة ، وكونه محايدا من الناحية السياسية ، وهذا شرط أساسي لتنفيذ خطته وبرامجه .

ونحن نأمل أن يكون نجاح العملية والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة خلال تنفيذها خير دليل نستشهد به لدى الاضطلاع بأنشطة مماثلة مستقبلا .

السيد بابنفتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد نشأت
عملية شريان الحياة للسودان في وقت سابق من هذا العام كان فيه ذلك البلد يواجه
حالة شديدة الخطورة . فقد كانت الحاجات ماسة بوجه خاص في جنوب السودان حيث كان
الامر يتطلب الاضطلاع بأعمال فورية لتجنب الجوع والمجاعة والامراض قبل بداية موسم
الامطار ، ولرعاية النازحين في المنطقة الانتقالية . ومما زاد من تعقد المهمة وجود
قيود إدارية ومالية وتنفيذية مختلفة بالإضافة إلى الاضطرابات الناجمة عن النزاع
المدني .

لقد كان نهج عملية شريان الحياة للسودان نهجا خلاقا ، وتستحق النتائج التي
حققتها ، في ضوء الظروف القائمة ، الاشادة والثناء . إن الممرات المعروفة باسم
"ممرات الامان" ، التي سمح لقوافل المعونة الغوثية غير المصحوبة بالمرور فيها
بحرية ، كانت هامة بوجه خاص في إيصال الامدادات إلى أشد الناس احتياجا لها . ووفقا
لكل التقديرات ، لن تحدث مجاعة واسعة النطاق في جنوب السودان هذا العام . فقد
نجحت عملية شريان الحياة في توفير أغذية كافية للسكان في تلك المنطقة للحيلولة
دون حدوث هجرة جماعية بحشا عن الاغذية مثلما حدث في الماضي . كما يبدو أن الحالة
الصحية للسكان قد تحسنت أيضا بصفة عامة .

وبالرغم من أن هذا ليس وقت المجاملة ، فإن نجاح المرحلة الاولى من عملية
شريان الحياة للسودان يرجع إلى منظمات كثيرة هي مؤسسات منظومة الامم المتحدة ،
واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ومجتمع المنظمات غير الحكومية ، كما يرجع إلى
الافراد ، بالإضافة إلى الاطراف في السودان ، والبلدان المجاورة ، ومجتمع المانحين .
ونحن نريد أن نفتخر هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا الخاص للسيد جيمس غرانت ، الممثل
الشخصي للامين العام للمرحلة الاولى لعملية شريان الحياة للسودان ، لقيادته البارزة
والتزامه بتحقيق النتائج .

وقد قامت الحكومة الاسترالية ، وقد استشارها القلق إزاء المحنة الانسانية
الملحة التي واجهت الشعب السوداني ، بالاسهام بمبلغ قدره مليوننا دولار استرالي

لعملية شريان الحياة للسودان في ١٩٨٩ . وقد قدمت هذه الاموال عن طريق اليونيسيف وبرنامج الاغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الاحمر . كما قدمت استراليا مبلغا اضافيا قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي عن طريق جمعية "كير - استراليا" لمساعدة النازحين السودانيين في جنوب كردفان .

ومن الواضح أنه لا يزال من المتعين تنفيذ المزيد من أنشطة الاغاشة الطارئة والاصلاح الطويل الاجل في السودان مع التاكيد على البنود غير المرتبطة بالاغذية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الاغذية الاساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للنازحين . ولذا فإننا نتطلع باهتمام إلى الإعلان عن الأنشطة المقترحة في إطار المرحلة الثانية من عملية شريان الحياة .

السيد بيبيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقديم

المساعدة الإنسانية إلى شعب يعاني من عواقب الاثر السلبي المتراكم للكوارث الطبيعية المستمرة هو بلا ريب إحدى الاولويات المطروحة على المجتمع الدولي الذي تظلم الامم المتحدة فيه بالدور المركزي . ويتسم هذا الامر بأهمية حيوية فيما يتعلق بالبلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا ، التي تواجه حتى في الظروف العادية ، بسبب حالتها الاقتصادية الهشة والقيود المفروضة على تنميتها ، صعوبات هائلة في تلبية الحاجات الإنسانية الاساسية للملايين من الرجال والنساء والاطفال .

لقد أصابت الآثار المأساوية للسنوات العديدة من الجفاف والفيضانات والمجاعة جمهورية السودان الصديقة وغير المنحازة . وزاد من تفاقم الظروف الصعبة جدا التي يمر بها هذا البلد العبء المرهق الناجم عن الديون الخارجية التي بلغت نحو ١٢ بليون دولار . كل هذه العوامل سببت حركات هجرة واسعة النطاق ، كما أدت إلى وفاة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص بسبب المرض والجوع .

وناشدت حكومة السودان المجتمع الدولي عن طريق الأمين العام أن يقدم إليها مساعدة عاجلة لمنع تزايد إنتشار الجوع والمعاناة بين السكان المشردين العديدين في الأجزاء المتضررة في ذلك البلد . واتخذت الجمعية العامة قرارين في دورتها الثالثة والأربعين بشأن تقديم مساعدة طارئة إلى السودان أعربت فيهما عن إدراكها لحجم تلك الكوارث وما لها من آثار طويلة الأمد تتطلب ، بالإضافة إلى الجهود الجارية التي تقوم بها حكومة السودان وشعبها ، التضامن الدولي والمساعدة الإنسانية الطارئة ومعونات لعمليات الإصلاح والتعمير طويلة الأجل .

وأدت الظروف الخاصة التي فرضت نفسها على هذا البلد إلى زيادة الحاجة إلى وضع استراتيجية تضمن وصول المساعدة الدولية إلى مستحقيها في أسرع وقت ممكن . وبفضل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الخرطوم في شهر آذار/مارس الماضي بين الأطراف المعنية بدأت عملية شريان الحياة للسودان . وإن نأخذ في الاعتبار التعقد غير العادي لوسائل الدعم الامدادي اللازمة لتقديم هذه المساعدة والمشاكل الأمنية الخطيرة الموجودة ، تعتبر هذه العملية من أصعب عمليات الاغاثة التي نفذتها الأمم المتحدة وأطراف أخرى على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام في الوثيقة A/44/571 . هذه العملية المعقدة التي تعتبر من أهم عمليات الاغاثة التاريخية كللت بالنجاح . واثبتت أنه يمكن وينبغي للمساعدة الإنسانية أن تتجاوز الاعتبارات السياسية والعسكرية . فإنقاذ حياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الناس الأبرياء إنجاز قيم لهذا العمل الهام .

إن تعقد هذه المشكلة التي لا تزال تلقي بثقلها يتطلب تقديم المزيد من المساعدة الطارئة والدعم لعمليات الإصلاح والتعمير الكبيرة تفاديا لتكرار كارثتي عام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . غير أنه لا بد أيضا من إيجاد حل طويل الأجل لمساعدة السودان في جهوده الرامية إلى التغلب على المشاكل التي يواجهها . ونحن نؤيد في هذا الصدد تمام التأييد النتائج والتوصيات التي خلص إليها الأمين العام في تقريره المشار إليه .

وأخيرا أود أن أعرب عن تقدير بلدي للأمين العام السيد بيريز دي كوييار ولممثلته الشخصي السابق السيد جيمس غرانت ، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، لما يبذلانه من جهود لا تكل في الاضطلاع بهذه العملية التي لم يسبق لها مثيل . وبطبيعة الحال ، إن حكومة وشعب السودان قد اضطلعوا بالدور الحاسم في هذا الصدد . ونحن مقتنعون بأن المساعدة المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي ستكمل الجهود التي يبذلها ذلك البلد لتلبية الاحتياجات العاجلة للإصلاح وإعادة البناء . ويحدونا الأمل في أن يستجيب المجتمع الدولي بسخاء كما حدث في الماضي .

السيد ريتشاردسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أولا أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الإعراب عن الشكر للأمين العام ولممثلته الشخصي السيد جيم غرانت ومن خلالهما لكل الذين اشتركوا في عمليات شريان الحياة للسودان . ونعتقد أنه على الرغم من الصعوبات الكثيرة فإن المرحلة الأولى من هذه العملية قد كلت بالنجاح . ونتيجة لذلك وللجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمكن تفادي حدوث أزمة كبرى في جنوب السودان تماثل أزمة عام ١٩٨٨ . وننوه أيضا بالاسهام الجوهري لوقف إطلاق النار في نجاح هذه العملية . ولا بد أننا جميعا نأمل بشدة في ألا يستأنف القتال مرة أخرى وفي أن يسعى كل المعنيين إلى تحقيق المصالحة الوطنية . وفي الوقت الذي يتم فيه الالتزام بتقديم معونات إنسانية كبيرة من الضروري الالتزام بالسلم .

وإنني أشعر بالامتنان لممثل السودان لملاحظاته الرقيقة حول المساعدة التي تقدمها حكومة بلدي . لقد قدمت حكومة بلدي بالفعل مساهمة كبيرة بما يتجاوز ٧ ملايين جنيه استرليني للمرحلة الأولى من عملية شريان الحياة . ونحن نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه على تمديد هذه العملية إلى مرحلة ثانية وبالتأكيد على عملية التعمير فيها . ونحن على استعداد للمساهمة في هذه المرحلة الثانية . ونعتقد أن المرحلة الجديدة ستتيح الفرصة لمساعدة المشردين في السودان على إيجاد ظروف وجود أكثر استقرارا . ونتمنى للعملية كل التوفيق تحت إشراف السيد مايكل بريستلي .

ولا يسعني أن أنهي هذه الكلمة الموجزة دون أن أكرر دعوة حكومة بلدي بضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في السودان ، خصوصا بالنسبة للمشردين وسجناء الحرب الذين ينبغي أن يسمح للصليب الأحمر بالوصول إليهم وإلى غيرهم من المحتجزين .

ومطروح أمامنا مشروع القرار A/44/L.11/Rev.1 . ونعتقد أن اعتماده بتوافق الآراء سيدل على رغبة مجتمع المانحين في مواصلة مساعدة حكومة وشعب السودان في الوفاء باحتياجات عملية التعمير وإعادة البناء .

السيد بيكر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين الذين سبقوه في الاعراب عن تقديرنا العميق للأمين العام ولممثلته الشخصي السابق السيد جيمس غرانت ولممثلته الخاص السيد مايكل بريستلي للجهود الدؤوبة التي بذلوها في التنسيق الناجح لعملية شريان الحياة للسودان . ويسرنا بشكل خاص أن جهود الإغاثة الدولية التي اشتركت فيها الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية قد نجحت في تفادي إحدى حالات الكوارث الحرجة جدا التي هددتنا مرة أخرى على مدى الأشهر الثمانية الماضية . وقد قامت حكومة بلدي بدور نشط في عملية شريان الحياة للسودان . فالى جانب حصتنا في مساهمات المجموعة الأوروبية قدمنا مساعدة إنسانية هذا العام بنحو ١٤٥ من ملايين الماركات الألمانية ، وهو ما يوازي نحو ٨ ملايين دولار .

ومن بين المساهمات التي قدمناها أود أن أشير إلى عملية النقل الجوي المشتركة بين فرنسا وألمانيا وهي العملية التي اضطلعنا بها في أوائل هذا العام قبل بدء موسم الأمطار للنقل السريع لمواد الاغاثة إلى المناطق المصابة بالمجاعة في جنوب السودان .

ونحن لا نزال ملتزمين بمواصلة الاستجابة على نحو كاف في حدود قدرتنا للطلب الخاص لإعادة البناء والتعمير خلال المرحلة المقبلة من عملية شريان الحياة للسودان بغية تمكين الاشخاص المشردين من أن يصبحوا معتمدين على ذاتهم . ويرحب وفد بلدي بمشروع القرار المعروض اليوم ، ونحن على استعداد كامل لتأييد روحه وأهدافه .

وأختتم كلمتي هذه بإبراز توقعنا أن تقوم الأطراف المعنية في السودان دون المزيد من التأخير بتذليل الصعوبات التي تكتنف الحالة الداخلية في ذلك البلد والتي أشار إليها شتى المتكلمين الذين سبقوني . ونود أن نؤكد على ضرورة بذل كل الجهود من أجل التغلب على العقبات السياسية التي لا تزال قائمة في السودان ومن أجل تحسين حالة المجاعة الخطيرة التي لا تزال مستمرة في جنوب السودان .

السيد كرامر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أسعد كندا

النجاح الذي حققته المرحلة الاولى من عملية شريان الحياة للسودان . فرغم وجود مصاعب ضخمة ، نجحت هذه العملية في ضمان توفير كميات كافية من الاغذية في جنوب السودان لمنع تكرار ما شهدناه منذ عام ونصف من مجاعة كبيرة وفقدان أرواح كثيرة .

وتود كندا أن تهنئ الأمين العام ، وممثله الشخصي المسؤول عن عملية شريان الحياة للسودان ، السيد جيمس غرانت ، وهو رئيس منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - الذي ترك منذ فترة قصيرة منصب الممثل الشخصي - وبرنامج الغذاء العالمي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي ساعدت على نجاح هذه العملية . إن الشجاعة والتضحيات الشخصية التي قدمها كثير من الأشخاص المعنيين مباشرة في البرنامج تعتبر دليلا على الروح الإنسانية التي اتسمت بها عملية شريان الحياة للسودان .

وتسلم كندا بأن تعاون حكومة السودان والمجموعات المقاتلة مع جهود الإغاثة كان من العناصر الهامة في النجاح الذي تحقق . وإذ نتطلع الى الامام للمرحلة التالية في عملية شريان الحياة للسودان ، فإننا نسلم بأن الجهود المستمرة ستكون مطلوبة لمساعدة الجنوبيين المشردين بل وإعادة بناء الجنوب ذاته . وتلك مهمة ستكون شاقة ولكنها يمكن أن تنجز إذا تحلى كل المختصين بنفس الروح التعاونية التي ظهرت في المرحلة الاولى .

وترحب كندا بتعيين الأمين العام للسيد ميخائيل بريستلي ممثلا شخصيا له في السودان للمرحلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان . ويسعدنا انه سيحمل معه تفويضا بمواصلة الحوار بشأن المساعدة الإنسانية مع كل من طرفي الصراع المدني . ونود أيضا أن نشيد بالإسهام الفعال ، والبأسل فعلا في متطلبات مساعدة الإغاثة خلال السنوات الثلاثة الماضية من جانب السيد بريان وانوب ، الذي كان المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي اختتمت فيه المرحلة الاولى ، فانه مما يثير قلقنا أن السلم الدائم لم يتحقق . وبدون حل دائم للصراع ، لا يمكن أن يكون هناك إعادة بناء وإعادة تأهيل وإعادة وفاق . ولهذا نحث كل أطراف الصراع على تجديد ومتابعة جهودها من أجل تحقيق السلم الدائم دون هوادة .

في بداية هذه السنة أنفقت كندا ما يقرب من ٦,٢ مليون دولار أمريكي على عملية شريان الحياة للسودان من أجل الغذاء والدعم التموييني . وقد قدمت مبالغ أخرى

لإعادة تأهيل سكان الجنوب ولمساعدة مئات الآلاف من المشردين من جراء المجاعة والصراع . ولهذا الغرض التزمت كندا بمبلغ إضافي قدره ٦ مليون دولار أمريكي كمعونة غذائية توزع من خلال المنظمات غير الحكومية ، في جنوب السودان ، التي ستستكمل أهداف المرحلة المقبلة الثانية من عملية شريان الحياة للسودان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ثبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/44/L.11/Rev.1 . وقد أصبحت البلدان التالية مشاركة في مشروع القرار : كوستاريكا وإثيوبيا .

ولا يرى الامين العام أية آثار على الميزانية البرنامجية تترتب على تنفيذ

مشروع القرار هذا .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.11/Rev 1 (القرار ١٢/٤٤) .

السيد عبدون (السودان) : لقد فاتني أن أذكر أن جمهورية جزر القمر

الشقيقة هي من ضمن الاعضاء المتبنين لمشروع القرار .

وبالإشارة الى الملاحظات التي وردت من بعض المتحدثين حول ضرورة إحلال السلام

الدائم ، أود أن أعرب عن تقديرنا لهذه الملاحظات القيّمة وأود أيضا أن أؤكد من هذا

المقام الدولي الرفيع أن حكومة السودان حريصة كل الحرص على التوصل الى سلام عادل

ودائم عن طريق الحوار الوطني الشامل في السودان ، وأنها قطعت شوطا بعيدا في هذا

الاتجاه ، وأن حكومة السودان ترى أنه بدون سلام فإن السودان لن يتمكن شعبا ولا حكومة

في شماله أو في جنوبه من تحقيق التنمية والرفاهية والعدل والتقدم . إن حكومة

السودان حريصة على مراعاة حقوق الإنسان لكافة المواطنين وبالرغم من الظروف

الإقتصادية والأمنية التي تسود في بعض المناطق السودانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية نظرها في

البند ١٥٤ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥